الجمـــهورية الجزائـــرية الديـــمقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة -عمار ثليجي- الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنـــــــوان

دور النظـــام الجمركـــي فـــي ترقيـــة التجـــارة الخـــارجية فـــي الجزائـــــر

من اعداد الطالبين:

- **دعدوش سيف الدين**
- **بن شاعة عقبة**

تحت اشراف الأستاذ:

- **أ ابراهيم.عبد الحفيظي**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2025/06/03**

أمام اللجنة المكونة من السادة

الصفة	الاسم واللقب	عن جامعة
رئيسا	أ.مراد مصطفى	جامعة الأغواط
مقررا	أ.ابراهيم عبد الحفيظي	جامعة الأغواط
مناقشا	أ.خالد بوخلخال	جامعة الأغواط

دورة 2025

شكـــــــــر وعرفـــــــــان

قبل كل أحد وبعد كل أحد الشكر للواحد الأحد الفرد الصمد الذي أمدنا بالقوة والعون والسدد لإنجاز هذا العمل وندعوه عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

كما نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الخالص

للأستاذ المشرف أ. ابراهيم عبد الحفيظي الذي لم يبخل علينا بأي معلومة أو توضيح في شتى مراحل اعداد هذه المذكرة

كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة

وأساتذتنا الأفاضل بقسم العلوم التجارية على المجهودات المبذولة لإيصالنا الى ما نحن عليه

وأخيرا الى كل من ساعدنا وكان له دور من قريب أو بعيد

في انجاز وتحقيق هذا النجاح

اهـــــــداء

الحمـــــــــــد لله

الذي أكمل البدايات ويسر النهايات وبلغنا الغايات

الحمد لله الذي ما تم جهد الا بعونه وما ختم سعي الا بفضله

أهدي ثمرة هذا النجاح إلى عائلتي

وتفصيلاً الى من كانوا سندي في درب العلم والحياة

الى من كلله الله بالهيبة والوقار... الى من أحمل اسمه بكل افتخار

الى سندي فخري واعتزازي قدوتي الأولى

أبي العزيز حفظه الله

الى الروح الطاهرة التي رحلت عن الدنيا وبقيت دعواتها تضيء طريقي

أمي رحمها الله

والى من كانت أما ثانية حين احتجت أما الى تلك التي ربتني بعطفها ووقفت بجانبي في صمتي وضعفي وقوتي الى من لم تكن يوما مجرد زوجة لأبي بمواقفها النبيلة.

الى من قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤنسات الغاليات

أخواتي ورفيقات دربي

الى رفيق الدرب العلمي شريكي في هذا العمل صديقي العزيز **بن شاعة عقبة**

وأخيرا الى كل من شاركني أيام لا تنسى ضحكا وتعبا ومواقف ستبقى في القلب ما حييت أهديكم هذا العمل فأنتم جزء من تفاصيله كما أنكم جزء من ذاتي

الى كل من دعمني وكان له بصمة في هذا النجاح.

ســـــيف الديـــن

اهـــــــــداء

الحمـــــــــــد لله

الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق إلى

أبي حفظه الله

الى رمز العطاء وصدق الإيباء، إلى ذروة العطف والوفاء، لك أجمل حواء أنت

أمي الغالية أطال الله في عمرك

والى سند المستقبل اللذين لا عيش بدونهم ولا متعة إلا برفقتهم الى

إخوتي واخواتي الأعزاء

إلى صديقي العزيز دعدوش سيف الدين

عقبـــــــة

الفهرس

شكر وعرفان

الاهداء

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

المقدمة.....أ-ج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي والتجارة الخارجية

تمهيد.....6

المبحث الأول: التجارة الخارجية.....6

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وعناصرها الأساسية.....6

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية في تعزيز الاقتصاد الوطني.....10

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) 12

المبحث الثاني: النظام الجمركي.....14

المطلب الأول: تعريف النظام الجمركي وأهميته في الاقتصاد الوطني.....14

المطلب الثاني: وظائف النظام الجمركي (مالية، اقتصادية، رقابية) 20

المطلب الثالث: أنواع الأنظمة الاقتصادية الجمركية.....23

المبحث الثالث: النظام الجمركي الجزائري (نظرة تاريخية وهيكلية) 27

المطلب الأول: تطور النظام الجمركي الجزائري منذ الاستقلال.....28

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للإدارة الجمركية الجزائرية.....30

المطلب الثالث: أهم القوانين والتشريعات الجمركية في الجزائر.....35

الفصل الثاني: دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر وتطويره

تمهيد.....41

المبحث الأول: اليات النظام الجمركي في ترقية الصادرات.....41

المطلب الأول: التسهيلات الجمركية المقدمة للمصدرين.....42

المطلب الثاني: دور النظام الجمركي في مكافحة التهريب وحماية الإنتاج الوطني.....47

المطلب الثالث: دور النظام الجمركي في دعم تنافسية الصادرات الجزائرية.....55

المبحث الثاني: أثر النظام الجمركي على الواردات والاستثمار الأجنبي.....59

المطلب الأول: الرسوم الجمركية وأثرها على حجم الواردات.....59

المطلب الثاني: دور النظام الجمركي في تسهيل إجراءات الاستيراد.....64

المطلب الثالث: أثر النظام الجمركي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....68

المبحث الثالث: تقييم أداء النظام الجمركي الجزائري والتحديات.....71

المطلب الأول: تحليل احصائي لأداء التجارة الخارجية في الجزائر (2020/2016)..71

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النظام الجمركي الجزائري (التهريب، البيروقراطية، التغيرات العالمية) 73

المطلب الثالث: تحديث وعصرنة الإدارة الجمركية.....76

خاتمة.....81

قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

- **قائمة الجداول**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم الدول المصدرة للجزائر سنة 2018	45
02	تطور الصادرات والواردات والعجز التجاري (2020/2016)	48
03	مقارنة بعض المحجوزات بين سنة 2023و2024	50
04	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2016/2010) (مليار دولار)	56
05	أثر الرسوم الوقائية المؤقتة (2020/2018)	60
06	تطور الواردات حسب بعض السلع بعد تطبيق الرسوم الجمركية الوقائية (2020/2018)	61
07	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من (2017-2021)	65
08	التطور الوظيفي لرقمنة نظام الجمارك في الجزائر	66
09	تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر (1992-2012)	70
10	يوضح تطور الصادرات والواردات والعجز التجاري (2020/2016)	72
11	عدد مخالفات التهريب الجمركي والمصالح الأخرى	74

- **قائمة الأشكال**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لاتفاقية كيوطو	19
02	الهيكل التنظيمي للإدارة الجمركية الجزائرية	34
03	اجراءات التصدير	44
04	ستة دول أولى الممولة للجزائر سنة 2018	46

05	تطور هيكل الصادرات الجزائرية	**57**
06	أعمدة بيانية لتطور الميزان التجاري للجزائر 2022-2024	**64**
07	عدد جرائم التهريب	**74**

المقدمة

مقدمة

في منعطفات التاريخ الاقتصادي، تتألق التجارة الخارجية كشريان حيوي يغذي اقتصادات الدول، ويعزز تبادل الثقافات والخبرات بين الشعوب وفي هذا السياق المتجدد، يبرز دور النظام الجمركي كحارس أمين على الحدود، وكمنظم رشيد لحركة البضائع والسلع، وكمحفز للتنمية والازدهار.

الجزائر بتاريخها العريق وثرواتها المتنوعة، تسعى بخطى واثقة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتنويع مصادر دخلها القومي وفي هذا المسعى النبيل، يمثل النظام الجمركي عنصرا أساسياً في تحقيق هذه الرؤية الطموحة، من خلال تسهيل التجارة المشروعة، وحماية الصناعة الوطنية، وتعزيز تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة لتحسين النظام الجمركي الجزائري، مما يمكنه من أداء دوره بشكل كامل في تعزيز التجارة الخارجية، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة كما تسعى الجزائر إلى تقوية موقعها كفاعلية اقتصادية ذات تأثير على المستوى الإقليمي والدولي.

ولتحقيق هذا الهدف النبيل، تم استخدام أسلوب علمي يستند إلى دراسة دقيقة للواقع واستغلال التجارب الناجحة، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات عملية قابلة للتنفيذ. ومن خلال ما سبق تم طرح الاشكالية التالية:

في سياق التقلبات الاقتصادية العالمية، وزيادة حدة المنافسة، وظهور ممارسات تجارية غير قانونية كيف يستطيع النظام الجمركي الجزائري أن يلعب دورا فعالا في تعزيز التجارة الخارجية؟

- ومنه فان هذه الإشكالية تقودنا لطرح عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

✓ ما هو مفهوم كل من النظام الجمركي والتجارة الخارجية وعناصرها الأساسية

✓ فيما تتمثل أهمية التجارة الخارجية؟

✓ ما هي مؤشرات قياس التجارة الخارجية؟

✓ ما هي التحديات التي تواجه الأنظمة الجمركية في ظل العولمة الاقتصادية؟

✓ كيف يمكن للأنظمة الجمركية أن تحقق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع التجارة الخارجية؟

✓ ماهي الوسائل الحديثة التي يمكن استخدامها لتطوير الأنظمة الجمركية؟

ثانيا: فرضيات البحث

وبهدف الإجابة على هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

✓ تعزيز التعاون والتنسيق بين الجمارك والجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص يساهم في تحسين بيئة التجارة.

✓ تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة بشكل فعال يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الشريكة.

✓ يمكن تطوير الأنظمة الجمركية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتبسيط الإجراءات وتدريب الموظفين مع تعزيز التعاون الدولي.

ثالثا: أسباب اختيارنا لهذا الموضوع

هناك عدة دوافع قادتنا نحو اختيار هذا الموضوع ومن أبرزها:

✓ التوافق العميق بين ميولتنا المهنية واهتماماتنا العلمية في مجال الجمارك

✓ انسجام الموضوع مع تخصصنا الأكاديمي مما يمنحنا خلفية قوية وفهما عميقا.

✓ الدور الفعال للأنظمة الجمركية في حماية الاقتصاد الوطني.

✓ فهم آليات عمل الأنظمة الجمركية في تنظيم التجارة عبر الحدود.

رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه الأنظمة الجمركية الاقتصادية في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز التجارة الخارجية كما يسعى إلى فهم آليات عمل هذه الأنظمة وتأثيرها على مختلف جوانب الاقتصاد، بدءاً من تنظيم حركة السلع والخدمات عبر الحدود، وصولًا إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وزيادة الإيرادات الحكومية بالإضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى دراسة التحديات التي تواجه الأنظمة الجمركية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وتقديم توصيات عملية لتطويرها وتحسين أدائها، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

خامسا: المنهج المستخدم

انطلاقًا من طبيعة هذا البحث وأهدافه، فقد اعتمدنا على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة فمن خلال المنهج الوصفي التحليلي، الذي مكننا من تقديم تصور واضح وشامل لمختلف جوانب الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة بشكل دقيق ومفصل بهدف الوصول الى استنتاجات موضوعية.

سادسا: صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي تلقيناها في انجاز بحثنا هذا ما يلي:

- ✓ تطلب البحث فهما عميقا للجوانب القانونية والفنية والإجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية والأنظمة الجمركية.
- ✓ صعوبة العثور على مصادر متخصصة ودراسات متعمقة.
- ✓ التغيير المستمر في السياسات والإجراءات الجمركية.

سابعا: خطة البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على خطة تحليلية وذلك من خلال تقسيم البحث الى **فصلين** بحيث الفصل الأول يتضمن الجانب النظري ومختلف المفاهيم

المتعلقة بالتجارة الخارجية والنظام الجمركي أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية لدور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الأول:

يتناول الإطار المفاهيمي لكل من النظام الجمركي والتجارة الخارجية وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناولنا في **المبحث الأول** التجارة الخارجية من مفهوم وأهمية ومؤشرات قياسها أما **المبحث الثاني** فركزنا على النظام الجمركي وأهميته في الاقتصاد الوطني إضافة الى أنواع الأنظمة الجمركية حسب طبيعة السلع والوظيفة يليه **المبحث الثالث** الذي سلطنا الضوء فيه على النظام الجمركي الجزائري من الناحية التاريخية والهيكلية وابراز أهم القوانين والتشريعات الجمركية في الجزائر.

الفصل الثاني:

والذي تناول دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر وتطويره وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث رئيسية تناولنا في **المبحث الأول** اليات النظام الجمركي في ترقية الصادرات من خلال التسهيلات المقدمة للمصدرين أما **المبحث الثاني** يبرز أثر النظام الجمركي على الواردات والاستثمار الأجنبي من خلال دراسة الرسوم الجمركية وتسهيل إجراءات الاستيراد وأثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية بينما يخصص **المبحث الثالث** لتقييم أداء النظام الجمركي الجزائري من خلال التحليل الاحصائي لأداء التجارة الخارجية خلال الفترة الأخيرة مع ابراز التحديات التي تواجهه مثل التهريب والبيروقراطية وأخيرا التطرق الى جهود تحديث وعصرنة الإدارة الجمركية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي والتجارة الخارجية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الجمركي والتجارة الخارجية

تمهيد :

تُعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية التي تدعم وتساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تبادل السلع والخدمات بين الدول فهي ليست مجرد عملية اقتصادية، بل أداة استراتيجية لتحقيق التنمية وتوسيع العلاقات الدولية، وفي هذا الإطار يعد النظام الجمركي جزءاً محورياً في تنظيم حركة التجارة الخارجية، حيث يلعب دوراً مهماً في ضبط العمليات التجارية وضمان امتثالها للقوانين والتشريعات.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى الإطار المفاهيمي لكل من التجارة الدولية والنظام الجمركي بحيث قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث، خاصة المبحث الأول يتضمن التجارة الخارجية من عناصر وأهمية ومؤشرات، والمبحث الثاني يركز على النظام الجمركي وأهميته ووظائفه وأنواعه بصفة عامة، أما المبحث الثالث ركزنا فيه على النظام الجمركي الجزائري (نظرة تاريخية وهيكلية).

المبحث الأول: التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وعناصرها الأساسية

أولا: لمحة تاريخية عن التجارة الخارجية

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري، فمن مقايضة الحبوب بفراء الحيوانات إلى ظهور العمليات النقدية والسندات في العصور الوسطى، وقد تزايدت المعاملات التجارية طوال التاريخ مع تحسن وسائل النقل و تسببت الثورة الصناعية في إعطاء دفعة جديدة للتطورات التجارية حيث أن التجارة العالمية تضاعفت 460 مرة في الفترة ما بين 1720 إلى 1971 أي بنسبة 2.7% سنويا وقد تضاعفت أكثر أهمية التجارة الخارجية بحلول القرون الأخيرة سواء اقتصاديا أو سياسيا أو حتى اجتماعيا، وقد عبر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية من خلال إطلاق اتفاقية الجات (GATT) ثم منظمة التجارة العالمية

(OMC) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة.

ومن الأسباب التي أدت بتزايد التجارة الخارجية الاكتشافات الغير مسبوقة التي حدثت في مجالات النقل، الاتصالات وتقنية المعلومات ... الخ.

ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي قد اجتاز طريقا طويلا ومعقدا في تكونه وتطوره فيرى البعض أن ظهوره يعود إلى الحقبة الرومانية فيما يرى آخرون ظهور الاقتصاد العالمي إلى زمن الاكتشافات الجغرافية العالمية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، مما أدى إلى تسريع وتيرة التجارة العالمية بالأحجار الكريمة والعبيد... الخ، ومع التطورات الحاصلة آنذاك شهدت التجارة الخارجية تطور يقترن دائما والعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك باتساع شبكات الطرق التي تربط ين الدول و الأقاليم, بناء الموانئ, انشاء الممرات المائية تحسين الملاحة ...بالإضافة الى التطور الكبير لشبكات السكة الحديدية عبر القارات الخمس.[1]

ثانيا: مراحل تطور التجارة الخارجية

يمكن القول أن التجارة الخارجية قد شهدت تطورا عبر عدة مراحل تتمثل فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:(1763–1488)** ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين كذلك فتح الطرق نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.
- **المرحلة الثانية: (1883–1763)** في الجزء الثاني من القرن 18 كانت انجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لهما مجالات لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما

[1] حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي '' المنضمة العالمية للتجارة''، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران,2011–2012,ص 14/13

بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللا متكافئ.

- **المرحلة الثالثة: (1980–1883)** مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذ تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.
- **المرحلة الرابعة: (1980)** إلى يومنا هذا تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات أيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها وأيضا ما يترتب من آثار سلبية على البيئة.[1]

ثالثا: مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على انها وسيلة للتخلص من الانتاج الفائض وعملية التخلص تستلزم وجود طرفين طرف يصرف وهو صاحب الفائض والطرف اخر يستقبل وهو صاحب العجز وعليه فان التجارة ما هي الا عملية تبادل تتم بين الطرفين وتنقسم عمليه التبادل الى قسمين هما:

- تبادل محلي او التجارة المحلية وهي التي تتم في السوق المحلية.
- تبادل خارجي أو التجارة الخارجية وهي التي تتم في السوق الخارجي.

وتتلخص التجارة الخارجية في عمليتين: الأولى في عملية التصدير والذي يتمثل في اخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة بصفه رسميه من طرف الدولة او اي شخصية مادية او معنوية اخرى مقابل قيمة مالية وقدر متفق عليها بأن تكون بالعملة الصعبة وهي تدخل كمورد هام للدولة المعنية بعملية التصدير .

[1] فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، مصر,1997,ص ص 12-19

اما الثانية فهي عملية الاستيراد وهي عملية الشراء الآتية من الخارج من أعوان خارجيين عن التراب الوطني بتسهيل عملية الشراء التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين لبلد ما كل من الخيارات والخدمات في شكل استثمارات مباشرة أجنبية اما بالاشتراك برأس المال الوطني أو الفردي.[1]

ومنه يمكن القول أن مؤشرات أو العناصر الأساسية للتجارة الخارجية تتمثل في:

- **الصادرات:** هي السلع والخدمات التي يتم بيعها من دولة إلى دولة أخرى.
- **الواردات:** هي السلع والخدمات التي يتم شراؤها من دولة أخرى.
- **الميزان** التجاري: هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات فإذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، يكون هناك فائض تجاري وإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات، يكون هناك عجز تجاري .
- **أسعار الصرف:** هي قيمة عملة دولة ما مقارنة بعملة دولة أخرى، وتؤثر على تنافسية الصادرات والواردات.
- **التعريفات الجمركية:** هي الضرائب المفروضة على السلع المستوردة، وتستخدم لحماية الصناعات المحلية أو لزيادة الإيرادات الحكومية.
- **الاتفاقيات التجارية:** هي اتفاقيات بين الدول لتقليل الحواجز التجارية وزيادة التبادل التجاري.
- **السياسات التجارية:** هي الإجراءات التي تتخذها الحكومات للتأثير على التجارة الخارجية، مثل فرض قيود على الاستيراد أو دعم الصادرات.
- **التنافسية:** وهي قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات بجودة عالية وأسعار تنافسية مقارنة بالدول الأخرى.

[1] روجيه دوهم (RogerDehem) مدخل لعلم الاقتصاد، ترجمة سموحي فوق العادة، المكتبة العلمية، سنة 1967 ص 96

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية في تعزيز الاقتصاد الوطني

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة فهي تتيح وتسهل توسيع الأسواق، وتحفيز الإنتاج، وزيادة الإيرادات، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية على المستوى العالمي وفي هذا السياق، سنستعرض أهمية التجارة الخارجية ودورها في دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني:

أولا: المجال الاقتصادي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية.
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا مهما في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية الخاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدول من العملة الأجنبية.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

ثانيا: المجال الاجتماعي

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغير في البنية الاقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.

ثالثا: المجال السياسي:

- تعزيز البنية الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدة وتقصير المسافات فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة وبذلك تكون استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.[1]
- دعم السيادة الاقتصادية و السياسية من خلال تقليل التبعية الاقتصادية للدول الأخرى و زيادة الاستقلال الوطني.
- بناء صورة إيجابية و موثوقة للدولة و شراكتها على المستوى الدولي مما يعزز من تأثيرها السياسي والاقتصادي.
- دعم التنمية الاقتصادية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار السياسي و التنمية المستدامة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر,2000,ص 343

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات)

بعدما تعرفنا سابقا على مفهوم مؤشرات قياس التجارة الخارجية مثل الميزان التجاري، الصادرات، والواردات، سننتقل الآن إلى تحليل هذه المؤشرات لفهم وضع التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

تعد التجارة الخارجية لأي دولة صورة من صور علاقتها بالعالم، إذ تبين العلاقة القائمة بين إنتاج الدولة والمستوى العالمي، لذلك تؤدي التجارة الخارجية دورها في الاقتصاد القومي كما هو الحال في الاقتصاد العالمي ولهذا الغرض توجد وسائل متعددة لقياس أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

أ. نصيب الفرد من التجارة الخارجية

يقاس متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من إجمالي التجارة الخارجية للدولة باعتماد المعادلة التالية:

$$\text{نصيب الفرد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

ويدل المتوسط على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تحديد المستوى المعيشي العام للفرد داخل الدولة، وعلى أساس المقارنة بدول أخرى نتبين مدى ارتباط الدول التجارة الخارجية.

[1] سعيد أحسن، تقنيات التجارة الخارجية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2019–2020، ص. 9–10.

ب متوسط الميل للاستيراد

يبين مدى اعتماد الدولة على الواردات، وهو دليل على مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي ويقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{متوسط الميل للاستراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times 100$$

حيث يعكس ارتفاع نسبة المتوسط زيادة في الاعتماد على قناة الواردات داخل الاقتصاد، بغض النظر عن مستوى الغنى والفقر للدولة، وهو الشأن مثلا بالنسبة للكويت كدولة غنية

فبالرغم من ارتفاع قيمة وارداتها إلا أن مستويات الدخل القومي بها مرتفعة، على عكس الصومال كدولة فقيرة أين تزيد قيمة وارداتها في حين دخل القومي جد منخفض.

ج. نسبة التبادل

تبين هذه النسبة العلاقة بين الصادرات والواردات من خلال طريقة تحكم صادرات الدولة في وارداتها، وعدد الوحدات من السلع المستوردة التي يتم الحصول عليها في مقابل كل وحدة من السلع المصدرة وتحسب بالمعادلتين التاليتين[1]:

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار الواردات}}$$

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

[1] المرجع سبق ذكره

تدل كلتا المعادلتين على مقدار القوة الشرائية للدولة بالنسبة للخارج، فكلما كانت النسبة أكبر من (1) انعكس ذلك إيجابيا على الصالح العام للدولة، مما يعزز أثر العلاقة الإيجابية بالنسبة للواردات على الاقتصاد القومي.

المبحث الثاني: النظام الجمركي

يمثل النظام الجمركي نقطة الارتكاز بين السياسات الاقتصادية والواقع العملي للتجارة الخارجية، إذ لا يقتصر دوره على تحصيل الرسوم والضرائب فقط، بل يمتد ليشمل حماية الصناعات الوطنية، دعم الأمن الاقتصادي، ومكافحة التهريب والتجارة غير القانونية ومن هذا المنطلق، يُعد فهم النظام الجمركي وأهميته في تعزيز الاقتصاد الوطني أمراً ضرورياً لكل من يدرس مجالات الاقتصاد والتجارة، لما له من تأثير بالغ على تدفق السلع والتوازن التجاري والتنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف النظام الجمركي وأهميته في الاقتصاد الوطني

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى مفهوم الجمارك بصفة عامة وبصفة خاصة الى التعريف بالنظام الجمركي وأهميته في الاقتصاد الوطني

أولا: مفهوم الجمارك

الجمارك ليست ابتكارا حديثا، بل تعود نشأتها إلى تشكيل التجمعات البشرية المنظمة في العصور القديمة. كانت الجمارك تعرف عند المصريين والرومان، حيث كانت تستخدم الحماية المصنوعات المحلية ومكافحة التهريب. بعد استقلال الدول العربية، تأثرت قوانين الجمارك بالتشريعات الاستعمارية، وتعد الضرائب الجمركية وسيلة لتحصيل الموارد المالية وحماية الاقتصاد الوطني في الدول المتقدمة تشكل الجمارك نسبة صغيرة من الإيرادات الضريبية بينما تلعب دورا هاما في الدول النامية. تطورت مهام إدارة الجمارك مع تقدم أساليب التبادل، وأصبحت أساسية للسياسة التجارية للدولة تعتبر إدارة الجمارك

مسؤولة عن مراقبة البضائع والخدمات وجمع الضرائب والرسوم المفروضة عليها، وتسهم في ضبط الميزان التجاري وتنظيم التجارة الدولية.[1]

ثانيا: التعريف بالنظام الجمركي

- **ماهية الأنظمة الجمركية الاقتصادية**

شكل الأنظمة الجمركية الاقتصادية جزءاً جوهرياً من هيكل الاقتصاد العالمي، حيث تضعها الدول لتنظيم حركة السلع والخدمات عبر حدودها من خلال سياسات وقوانين تشمل فرض الرسوم الجمركية، تحديد الحصص، وفرض قيود على الاستيراد والتصدير. تهدف هذه الأنظمة إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة غير العادلة، دعم الصناعات المحلية، وتحقيق أهداف مالية وسياسية متنوعة.

تختلف هذه الأنظمة بين الدول حسب أهدافها الاقتصادية وظروفها الاجتماعية والسياسية والعلاقات التجارية الدولية، وتتراوح بين أنظمة حمائية تركز على حماية الأسواق المحلية وأنظمة أكثر تحريراً تشجع على التبادل التجاري وفتح الأسواق.

في الجزائر، تم تطوير أنظمة جمركية اقتصادية تسمح بتخزين وتحويل واستعمال وتنقل البضائع مع إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية، بهدف دعم التصدير وتعزيز القدرة التنافسية للشركات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج، وتسهيل المبادلات الدولية. هذه الأنظمة تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية: التنقل، التخزين، الاستعمال، والتحويل، وتُستخدم كأدوات لتعزيز النشاطات الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني.

كما تسعى الجزائر إلى تكييف هذه الأنظمة مع متطلبات الاقتصاد الوطني، بحيث توازن بين حماية الاقتصاد وتطويره، مع توفير مزايا مالية واقتصادية تدعم الصناعات المحلية وتساعد على تحسين تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

[1] موقع الجمارك الجزائرية نسخة محفوظة 26 يوليو 2017 على موقع واي باك مشين.

- **مفهوم الأنظمة الاقتصادية الجمركية**

عندما نبدأ بإعطاء المفهوم القاعدي أو الأولي للأنظمة الجمركية لتوجه إلى اللوائح الجمركية واللغة الرسمية للجمارك، فنجد أن الغاية الاقتصادية للأنظمة الجمركية معينة عادة تحت مفهوم النظام المعلق وتعتبر كأداة تسمح بالتخزين للسلع المستوردة، أو التحويل في المجال الجمركي، وذلك بتعليق الضرائب والرسوم الجمركية على الاستيراد الموجه إما لإعادة التصدير أو الاستهلاك النهائي لاحقا.[1]

قدمت المنظمة العالمية للتجارة تعريفا للمصطلح، حيث يتمثل النظام الجمركي في الإجراءات الجمركية التي تخضع لها البضائع الموجودة تحت مراقبة الجمارك وهذه الأنظمة الجمركية ماهي إلا امتداد للأنظمة التوفيقية التي عرفتها الدول منذ القدم، لكن هذا المصطلح لم يغطي كل الوضعيات القانونية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وخاصة وضعية البضائع.

يعرفها كلو دبار وهنري تريمو بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الاستيراد والتصدير)، عن طريق استعمال آليات (ميكانيزمات) تتغير حسب النشاط المعني (الوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجنائية والمالية المتعلقة بالتصدير .....) ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات وتتغير حسب الأنظمة كذلك.[2]

ويعرفها المشرع الجزائري حسب المادة 75 مكرر 1 من قانون الجمارك 04-17 " تمكن الأنظمة الجمركية الاقتصادية من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف

[1] مراد زايد دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التسيير، 2005-2006، ص 299

[2] claude. J. BERR et Henri TREMEAU, le droit douanier, 2 éd, Paris, LGDJ, 1981, p230

الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى، وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها"[1]

- **الخصائص العامة للأنظمة الاقتصادية الجمركية**

يمكننا الإشارة الى عدة خصائص تميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية منها:

1.الخروج عن الإقليم:

من الصورة القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي تفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تسهل عمل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية.[2]

2.تعليق الحقوق والرسوم:

وهذا الإجراء خاص لجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت رقابة جمركية لمدة زمنية معينة، بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة، وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، وهذا الحافز يمنح المؤسسة أفضلية توفير مدخرات المالية الأجل، استعمالها لأغراض تجارية أخرى بترقية صادراتها، من أجل تخفيف العبء المالي على خزينتها.[3]

---

[1] المادة 75 مكرر 1 من قانون الجمارك 04-17 المؤرخ في 19 فيفري 2017، يحل ويتمم القانون رقم 07-79، رقم 11، ص 17

[2] Manuel des régimes douaniers économiques, Direction Générale des Douanes, CNID, 2004, p 91

[3] فضيلة مزاريع – بن موسى فضيلة دور الجمارك في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ليسانس تطبيقي، فرع تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001، ص63

3.الكفالة إن تعليق الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني :

يجب أن تحتوي على ضمان الجمارك، في حالة إذ المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية كعدم احترام المدة الزمنية المحددة لبقاء البضاعة تحت النظام الجمركي، هذا الضمان يحول الإدارة الجمارك les receveurs de douane اتجاه النظام خزينة الدولة، هذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركي بنسبة 10% من حصيلة الحقوق والرسوم[1].

ففي إطار النظام الجمركي الاقتصادي، يُعد ضمان الجمارك أداة أساسية تهدف إلى ضمان الامتثال للقواعد والإجراءات المحددة للسلع المستوردة التي تخضع لرقابة جمركية لفترة زمنية محددة. عندما يتم إدخال السلع تحت النظام الجمركي، يتم منح المؤسسة المستوردة فترة زمنية محددة للإفراج عن السلع إما للتصدير أو للاستهلاك المحلي أو للقيام بعمليات أخرى مثل تحويل السلع أو تكملة اليد العاملة. لكن في حال عدم احترام المؤسسة لهذه القواعد، كعدم الالتزام بالمدة الزمنية المحددة لبقاء البضاعة تحت النظام الجمركي، فإنه يُلزم المستورد بتوفير ضمان جمركي كنوع من التأمين على التزامه بتلك القواعد.

- **الاتفاقية الخاصة بالأنظمة الجمركية (اتفاقية كيوطو)**

تعد اتفاقية كيوطو المعدلة الاتفاقية الجمركية الرئيسية لتسيير التجارة العالمية وأعدت منظمة الجمارك العالمية هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 03 فيفري 2006 وهي نسخة معدلة للاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية التي أقرت في 1972-1974 وتهدف اتفاقية كيوطو المعدلة الى تسيير التجارة العالمية عن طريق توحيد

[1] فضيلة مزاريع – بن موسى فضيلة، نفس المرجع، من ص 63

الإجراءات والممارسات الجمركية وتبسيطها ولتحقيق ذلك توفر الاتفاقية المعايير والممارسات المعتمدة للإجراءات والأساليب الجمركية الحديثة.[1]

- **الهيكل التنظيمي للاتفاقية**[2]

الشكل01: الهيكل التنظيمي لاتفاقية كيوطو

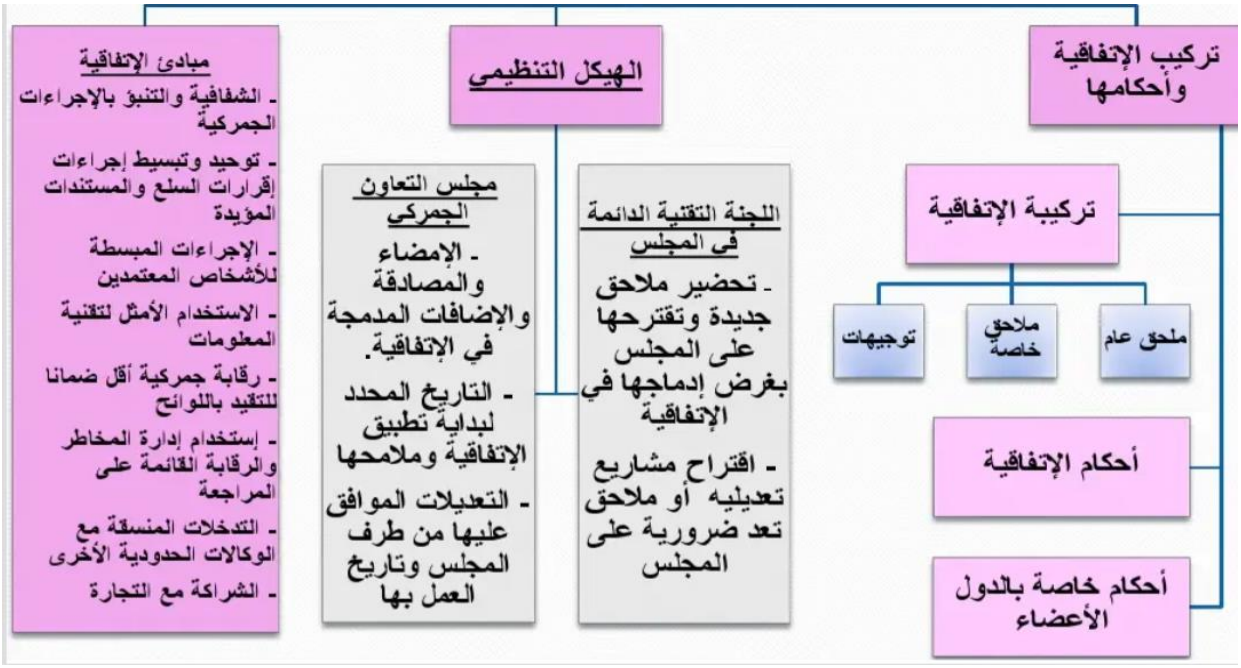

المصدر: بحث حول الأنظمة الجمركية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2021/2020، ص. 5، إعداد: عبير سارة، عروبة بن زيد، متاح على Scribd.

ثالثا: أهمية النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية

تعد الأنظمة الجمركية الاقتصادية من الركائز الأساسية التي تدعم وتعزز التجارة الخارجية، حيث توفر إطاراً قانونياً وتنظيمياً يسهل حركة السلع بين الدول ويشجع على تبني سياسات جمركية مرنة تتماشى مع التطورات العالمية. تسهم هذه الأنظمة في

[1] بحث حول الأنظمة الجمركية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2021/2020، ص. 5، إعداد: عبير سارة، عروبة بن زيد، متاح على Scribd

[2] نفس المرجع السابق (اتفاقية كيوطو)

تخفيض التكاليف الجمركية، وتقليل الإجراءات المعقدة وتسريع عملية التخليص الجمركي، مما يعزز القدرة التنافسية للشركات والمستوردين والمصدرين عبر الاستفادة من الإعفاءات والتحفيزات الجمركية.

كما تساهم الأنظمة الجمركية في تعزيز الشفافية وتسهيل التجارة العابرة للحدود من خلال تقليص العوائق وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، مما يدعم زيادة الصادرات، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وبالتالي تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول وزيادة مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات العالمية.

ونظراً لأن التشريع الجمركي هو الركيزة الأساسية لإدارة مصالح الجمارك، فإنه من الضروري تحديث هذا التشريع ليتماشى مع المستجدات، خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية، حيث يساعد ذلك على ترقية التجارة الخارجية من جهة، والحفاظ على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، من خلال حماية السوق الوطني وتنظيم المبادلات التجارية بشكل فعال.

المطلب الثاني: وظائف النظام الجمركي (مالية، اقتصادية، رقابية)

النظام الجمركي هو إطار عالمي لتصنيف البضائع يساعد الجمارك في تحديد الرسوم الجمركية وتسهيل حركة السلع عبر الحدود، من خلال رموز النظام المنسق (HS) التي تصنف المنتجات بدقة. الأنظمة الجمركية الاقتصادية تسمح بتخزين وتحويل واستعمال البضائع مع إعفاءات جمركية، وتساهم في تقليل التكاليف وتعزيز تنافسية الشركات وتسهيل التجارة الدولية. كما تلعب الجمارك دوراً رقابياً وماليًا هامًا في تحصيل الإيرادات وحماية الاقتصاد الوطني وهذا ما سنتناوله في هدا المطلب.

أولا: الوظيفة المالية

تعمل الجمارك على مراقبة التحركات المادية لرؤوس الأموال ومراقبة الصرف والقيم النقدية مع مراقبة القيمة لدى الجمارك والسهر على احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج.

ثانيا: الوظيفة الاقتصادية

تطغى المهام الاقتصادية أكثر على مهام الجمارك الحديثة وموازاة مع المهام الجبائية تعمل الجمارك على تحقيق الحماية من جهة وتحرير المبادلات من جهة أخرى، وفي حقيقة الأمر فإن الوظيفتين لا تتعارضان بل لهما نفس الحصيلة، وتسعى لتحقيق نفس الغرض، وهو خدمة الاقتصاد، كما أن المهمة الاقتصادية سمحت لإدارة الجمارك أن تغير صورتها حيث انتقلت من مهمة تقليدية ميزتها الصيغة الجبائية، نحو مهمة أوسع أصبحت من خلالها عاملا تحفيزيا للمبادلات الخارجية، لاسيما بالنسبة للمنتوج الوطني[1]

وفي هذا الإطار فإن إدارة الجمارك تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك خلال قيامها بدور مزدوج.

- دور حمائي ويتمثل في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير الشرعية.
- دور تحريري وتهدف إلى ترقية المبادلات الخارجية.

ويتلخص هذين الدورين في مجموعة من المهام الفرعية:

أ- تطبيق قواعد ونظم مبادلات التجارة الخارجية: تعمل الجمارك على ضمان تطبيق التشريعات المرتبطة بالتجارة الخارجية، سواء عند الاستيراد أو التصدير، كما تعمل على ضمان النزاهة والشفافية في عملية التطبيق لتوفير صورة حسنة أمام المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والأجانب.

ب ترقية المبادلات الخارجية: تعمل إدارة الجمارك كعنصر تعريفي وتشجيعي للمبادلات الخارجية، كما تقوم بترقية التجارة الخارجية من خلال مساندة وإعانة القطاعات التي يكون موضوع نشاطها موجه للتصدير ووضع تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب والمحليين وتعريفهم بالتسهيلات المتوفرة.

[1] أحمد بن يوسف، محاضرات في مقياس العمليات الجمركية والعبور، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2022/2021، ص11ص12ص13

ج حماية المنتوج الوطني: وخصوصا من المنافسة غير الشرعية، وعلى رأسها الإغراق الذي قد تتعرض له من المنتوجات الاجنبية المنافسة.

د. إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية: نظرا للوجود الدائم للجمارك على الحدود فقد أسندت إليها مهمة إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية، كون هذه الأخيرة تمثل وسيلة إعلام هامة لتوجيه سياسة البلد الاقتصادية واتحاد التدابير السياسية التي يقتضيها الوضع الاقتصادي، وتشمل هذه الإحصائيات كامل المبادلات التجارية، وتمكن الاحصائيات من معرفة

- تطور الأسعار ونقل البضائع ومراقبة التسويات المالية مع الخارج وتحليل هياكل التجارة.
- التوقع لتجنب ما سبق أو لتصحيح بعض المقاييس الاقتصادية التي كان معتمدا عليها.

ثالثا: الوظيفة الرقابية

تسهر الجمارك على مراقبة الأمن العام والمحافظة على النظام الاقتصادي العام من خلال:

- مكافحة كل ما من شأنه المساس بالقيم الأخلاقية وأمن المواطنين من إدخال أسلحة وذخيرة ومتفجرات دون ترخيص مسبق من مديرية الأمن الوطني أو وزارة الداخلية، وكذا المخطوطات والكتب المنافية للأخلاق والآداب أو السياسة الوطنية.
- حراسة السواحل البحرية والحدود البرية.
- مراقبة هوية الأشخاص المتنقلين عبر الحدود والسواحل وملاحقة المخالفين للقانون.
- مكافحة إدخال البضائع دون تصريح ومكافحة الجرائم الجمركية، وهذه الأخيرة تختلف من جرائم بسيطة تتعلق بالتصدير والاستيراد للبضائع والمنتجات المحضورة إلى جرائم خطيرة تمس بسمعة الدولة ونظامها الاجتماعي[1].

[1] المرجع نفسه

المطلب الثالث: أنواع الأنظمة الاقتصادية الجمركية

الرغم من كل المميزات العامة التي تشترك فيها الأنظمة الجمركية الاقتصادية، إلا أنها تتسم بعض الاستثناءات الخاصة بكل نظام.

الفرع الأول: نظام العبور

إن نظام العبور هو نظام تعفى فيه البضائع العابرة من الرسوم الجمركية، لأنها لا تدخل السوق المحلي وهو من جهة ثانية مشجع قوي لحركة النقل[1]، وكل البضائع تصلح للعبور ماعدا المحرمة دوليا، أو المتجهة إلى دولة عدوة[2]، وقد نص عليه المشرع في المادة 125 من قانون الجمارك: العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المرقبة الجمركية المنقولة، من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو جواً مع وقف الحقوق والرسوم، وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي[3].

ولقد أوقفت المادة 127 من قانون الجمارك، الاستفادة من نظام العبور، على اكتتاب الملتزم تصريحاً مفصلاً يحتوي على الالتزام مكفول يلتزم بموجبه[4]، تحت طائلة العقوبات بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد، وبترصيص سليم وفي الآجال المحددة، وعبر الطريق المعلن وأن أي إنقاص من البضائع الخاضعة لنظام العبور يشكل جريمة تهريب.

---

[1] مبروك المصري، مصادرة البضائع المهربة، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية، غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، سنة 1999–2000، ص.46، أبو اليزيد علي المتيت، الضرائب غير المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1975، ص. 180–201

[2] قرار مؤرخ في 9 مارس 1988 يتضمن ضبط قائمة البضائع التي تستفيد من نظام العبور الجمركي الملغى بالقرار المؤرخ في 23 فبراير 1999 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 126 من قانون الجمارك.

[3] المادة 02 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999 يحدد كيفيات تطبيق المادتين 125و 127 من قانون الجمارك يتعلق العبور الجمركي بنقل البضائع عبر الاقليم الجمركي

[4] المادة 2 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999، السالف الذكر:" يتضمن التصريح بالعبور تعهدا مكفولا. يمكن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستفيدين من هذا النظام اكتتاب تعهد عام صالح لعدة عمليات رجوعا إلى الالتزام وفقا لأحكام المادة 119 من قانون الجمارك.

الفرع الثاني: نظام المستودع الجمركي

المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، وذلك مع الوقف للحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي [1].وحسب التعريف الصادر عن المنظمة العالمية للجمارك، فإن المستودع الجمركي " يعني الإجراء الجمركي الذي تخزن بموجبه السلع المستوردة تحت المراقبة الجمركية في مكان مخصص لذلك الغرض مستودع جمركي) دون دفع رسوم الاستيراد والضرائب[2]. وتوجد ثلاثة أصناف من المستودعات الجمركية تتمثل في:

- المستودع العمومي
- المستودع الخاص
- المستودع الصناعي

الفرع الثالث: نظام القبول المؤقت

يقصد بعبارة القبول المؤقت، الإجراء الجمركي الذي يمكن بمقتضاه إدخال بضائع معينة إلى المنطقة الجمركية بإعفاء مشروط من رسوم وضرائب الاستيراد كليا أو جزئيا، يجب أن تستورد تلك البضائع لغرض معين بقصد إعادة تصديرها، خلال مدة محددة ودون أن تخضع لأي تغيير عدا الاستهلاك العادي في القيمة بسبب استعمالها.

إن نظام القبول المؤقت المتعلق بالأنشطة التجارية، نظام يسمح في ظل شروط معينة استيراد بضائع داخل الإقليم الجمركي بإعفاء كلي أو جزئي من دفع الحقوق والرسوم

[1] المادة 129 من قانون الجمارك

[2] "régime de l'entrepôt de douane": le régime douanier en application duquel les marchandises importées sont
Stockées sous contrôle de la douane dans un lieu désigné à cet effet (entrepôt de douane) sans paiement des droits
Et taxes à l'importation ". CONVENTION INTERNATIONALE POUR LA SIMPLIFICATION ET L'HARMONISATION DES REGIMES DOUANIERS. http://www.wcoomd.org/fr. Le 21/ 11/ 2017(09 :00).

الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، مع الالتزام بإعادة تصديرها في أجل معين ومحدد مسبقا وذلك يتم على حالتها دون أن تطرأ عليها تغيرات بالاستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها ونفس هذا المعني يستنتج من مفهوم المادة الأولى فقرة 1 من اتفاقية استنبول 1990.

الفرع الرابع: نظام إعادة التموين بالإعفاء

يقصد بإعادة التموين بالإعفاء النظام الجمركي الذي يعفى تماما أو جزئيا من الضرائب والرسوم الجمركية استيراد بضائع متجانسة من حيث جنسها ونوعيتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي طبقت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها بشكل نهائي، ويسمى هذا النظام كذلك نظام التصدير المسبق.

وعليه يسمح هذا النظام باستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي، وهذا الاستيراد يكون بالإعفاء من الحقوق والرسوم بشرط:

- تبرير التصدير المسبق للبضائع.
- الوفاء بالالتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك مسك سجلات أو محاسبة حسب الماد التي تمكن من التحقق من صحة طلب الإعفاء من الحقوق والرسوم.

ولا يمتد هذا الإعفاء للبضائع التي تلعب دورا ثانويا في عملية الإنتاج، ويجب على المصدر تقديم الطلب الرئيس مفتشية الأقسام خلال 06 أشهر بعد عملية التصدير ويمكن تمديد هذا الأجل لمدة سنة في حال تقديم المصدر للمبررات.

الفرع الخامس: نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية

يعتبر هذا النظام وسيلة لتقليص تكاليف الإنتاج وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات الوطنية، تهدف إلى تحفيز الأعوان الاقتصاديين وتنشيطهم.

وقد تطرقت المواد 165 إلى 171 قانون الجمارك الى هذه المصانع على أنها وحدات ذات طابع صناعي تستفيد منتجاتها من امتيازات جمركية أو جبائية وأن إدارة الجمارك تتولى التطبيق الكامل أو الجزئي للنصوص التي تتعلق به على أساس أنه يمكن أخذه كمستودع تحويل معدا أساسا لعمل المؤسسات التي تقوم باستخراج وتصنيع المحروقات غازية أو سائلة فنظرا لأهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري، والمداخيل التي تجنيها الخزينة العمومية من الجباية البترولية، أوجد قانون الجمارك نظاما اقتصاديا جمركيا يحفز العمليات الاستثمارية في هذا المجال يتمثل في المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية مخصص للمنشئات والمؤسسات المتخصصة في استخراج وإنتاج الزيوت الخاصة والمنتجات البترولية.

يستفيد من هذا النظام كل شركة مقيمة على الإقليم الجمركي الجزائري تمارس تحت المراقبة الجمركية بما يلي

- استخراج وتجميع ونقل زيوت خام من البترول أو المعادن الزفتية وغازات البترول والمحروقات السائلة أو الغازية
- معالجة وتصفية زيوت خام من البترول أو المعادن الزفتية وغازات البترول والمحروقات الغازية الأخرى قصد الحصول على المنتجات البترولية والمنتجات وما يماثلها،
- تمييع المحروقات الغازية
- إنتاج أي بضاعة كيميائية أو بيتر وكيميائية صلبة أو سائلة أو غازية انطلاقا من البترول
- على أنه تقبل هذه البضائع عند دخولها إلى المصنع الخاضع للرقابة مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

حيث تستفيد المؤسسات التي تمارس هذا النشاط بموجب ترخيص مسبق قبل استقبال البضائع مثل المستودع ويتواجد جمركي بصفة دائمة في المصنع من أجل المراقبة

المستمرة حيث أن البضائع تدخل إلى المصنع بموجب تصريح مفصل ويصفي بتصريح بإعادة التصدير وتصريح بالتصدير النهائي إذا صدر المنتج النهائي، ويصفى بتصريح للوضع للاستهلاك إذا بيع المنتج النهائي في السوق الداخلي.

الفرع السادس: نظام التصدير المؤقت

يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها بهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطابع الاقتصادي وذلك إما:

- على حالتها دون أن يحدث لها تغيير، باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها.
- بعد تعرضها لتحويل أو تضيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع. [1]

ويتوقف تعيين نظام التصدير المؤقت على اكتتاب تصريح لدى الجمارك بالتصدير المؤقت يتضمن تعهدا بإعادة الاستيراد، كما أن الانتفاع منه يكون اعتمادا على طلب مسبق مبين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التصليح أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج.[2]

المبحث الثالث: النظام الجمركي الجزائري (نظرة تاريخية وهيكلية)

كلمة جمارك Douane عرفت في اللغة الفرنسية عن طريق اللغة العربية (ديوان خليفة) وتعني مكان القائمين على بيت المال أين كانت تجمع الزكاة والغنائم والصدقات وكذلك الكلمة الايطالية Douana لها نفس الجذور العربية[3] .

[1] المادة 193 من قانون الجمارك

[2] . مبارك بن الطيبي، "نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري"، وقائر السياسة والقانون، 19 جوان 2018، ص 532ص533 ص534 ص 535

[3] المفتش الرئيسي كرفة طاهر " دروس المنازعات الجمركية " مدرسة ضباط فرقة الجمارك ورقلة – 2005

ليست الجمارك من مبتكرات العصر الحاضر، فهي ظاهرة قديمة ترتبط نشأتها بنشأة المجموعات المنظمة ولقد عرفتها الدول جميعا ولجأت إليها في مختلف العصور ولكنها كانت لغير الغاية وعلى غير الوجه الذي نراها فيه اليوم.

مرت إدارة الجمارك بالجزائر الى عدة تطورات وتحولات سوف نتطرق الى تطور النظام الجمركي الجزائري منذ الاستقلال (المطلب الأول) والهيكل التنظيمي للإدارة الجمركية الجزائرية (المطلب الثاني) وأهم التشريعات والقوانين الجزائرية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تطور النظام الجمركي الجزائري منذ الاستقلال

الجمارك بعد الاستقلال: بعد الاستقلال عملت الجزائر على إنشاء إدارة جمركية جزائرية تعمل طبقا لقوانين ونصوص المشرع الجزائري.

- فيفري 1963 وضع الرسم الخاص ب 03% على كل الصادرات.
- ماي 1963 أول محاولة لمراقبة التجارة الخارجية تتمثل في تحديد كمية البضائع المستوردة لحماية الإنتاج الوطني وتسوية ميزان المدفوعات[1] .
- أكتوبر 1963 تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية، لغرض تدعيم نظام تحديد الحصص وبالنسبة للسلع المستوردة للبضائع تطبق عليها 10% ومن 15% إلى 20% بالنسبة للسلع المستوردة للاستهلاك النهائي.
- فيفري 1968 إصدار تعريفة جمركية جديدة

وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

- احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- خلق احتكار جديد مسير من طرف الشركات الوطنية
- تكفل الدولة بكل ما يخص التصدير والاستيراد وتوزيع المنتوجات

[1] المرسوم التنفيذي رقم 65/21 المؤرخ في 16/01/1965 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك.

- زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة بعد إطلاق مخطط التنمية المحلية[1] فالمعطيات الاقتصادية الجديدة أدت إلى ضرورة إعادة النظر في التعريفة الجمركية لتأقلمها مع المتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية وعليه ظهرت 3 أنظمة للاستيراد وهي:

1. نظام تحديد الحصص.
2. نظام المنتوجات الحرة قائمتها محددة ومسجلة في البرنامج التام للاستيراد.
3. نظام التراخيص الشامل للاستيراد اتجه هذا النظام نحو التعقيم منذ 1973 ويعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة لتحقيق المرونة في مراقبة التجارة الخارجية وسجل معدل الاستيراد ارتفاعا يقدر ب 25% في 1969 إلى 31.5 سنة 1977، مما أدى إلى إصدار قانون جديد رقم 78-02 المؤرخ في11/02/1978.[2]

إضافة إلى هذا سجلت هذه المرحلة إصدار قانون 79-07 المؤرخ في 21 /07/ 1979 المتعلق بقانون الجمارك الذي يمثل القاعدة القانونية الأساسية التي تثير النشاط الجمركي[3] .

وبما أننا في إطار التطور الجمركي للجزائر بعد الاستقلال سوف نتكلم عن الجمارك الجزائرية المعاصرة وتميزت هذه المرحلة بالتحرير التدريجي للاقتصاد الوطني حيث تم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وادماج مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية، فالقانون 88-01 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية أعاد الاعتبار للدور المركزي الذي تلعبه المؤسسة من حيث خلق الثروات، كما خفضت إدارة الجمارك معدلات الحقوق الجمركية من 19 الى 07.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 65/21 المؤرخ في 16/01/1965 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 97/290 المؤرخ في 1997/07/22 والمتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلفة للرقابة بين مصالح الضرائب والجمارك وتنظيمها وزارة المالية وزارة التجارة).

[3] القانون رقم 79/07 المؤرخ في 1979/07/21 والمتعلق بقانون الجمارك.

معدلات وعوضت الرسم على القيمة المضافة TVA بدلا من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) فهذه الإجراءات ساعدت على دخول أدارك الجمارك في محيط الاقتصاد الدولي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للإدارة الجمركية الجزائرية

إن التطورات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني أدت إلى تغيرات جذرية في النظام الجمركي الجزائري ومن المنطق أن يكون هناك تغيرات في الهيكل التنظيمي في إدارة الجمارك وذلك تماشيا مع التطورات الجارية ونجد هذا التنظيم يضم ما يلي:

الفرع الأول: المديرية العامة والمفتشية لمصالح الجمارك

المديرية العامة مدير عام يعتبر بمثابة سلطة سامية، يعين باقتراع من وزارة المالية " يقوم المدير بعدة مهام وصلاحيات ويساعد في أداء مهامه مدراء يشرفون حسب اختصاصاتهم على الإدارة.[1]

أما المفتشية العامة للجمارك تقع تحت السلطة المباشرة للمدير العام، وهي مسيرة من طرف المفتش العام يعين حسب الشروط المنصوص عليها في المراسيم الإدارية ويتميز بالكفاءة المهنية والأقدمية ويساعده رؤساء يقومون بالمراقبة.

الفرع الثاني: التنظيم المركزي

هو عبارة عن مديريات تقع تحت سلطة المدير، ويتمحور عمل هذه المديريات حول توجهات السياسة العامة للحكومة بالتعاون مع المصالح الوزارية المعنية الأخرى، كما تشارك في الاتفاقيات الدولية وتقوم بتسيير المستخدمين لضمان التطبيق الصحيح للتشريع والتنظيم الجمركي، وعددها تسعة وهي:

[1] المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 97/290، المؤرخ في 22/07/1997 والمتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلفة للرقابة بين المصالح الضرائب والجمارك (وزارة المالية) والتجارة وتنظيمها

1. مديريات التشريعات والتنظيمات والتقنيات الجمركية تقوم هذه المديرية بتشريع القوانين وتطبيقها وتسهر على مراقبة المبادلات الخارجية وتضم المديريات الفرعية التالية:

- المديرية الفرعية لمراقبة التنظيم والتشريعات
- المديرية الفرعية لمراقبة التجارة الخارجية والمبادلات
- المديرية الفرعية للأنظمة والتقنيات الجمركية

2. مديرية مكافحة الغش والتهرب تتمثل مهمة المديرية في مكافحة الغش والتهرب، والتجارة الغير مشروعة ومراقبة الوثائق الخاصة بالمهربين وتضم المديريات الفرعية التالية:

- المديرية الفرعية لمراقبة الوثائق.
- المديرية الفرعية لمنازعات الاسترجاع.
- المديرية الفرعية للاستطلاع والتحريات.
- المديرية الفرعية لحضور التبادل الدولي والتعاون بين المصالح.[1]

3. مديرية الحماية والقيمة: تتمثل مهمتها فير تحصيل وتحديد الحقوق والرسوم وتطبيق قوانين التعريفية وتحديد تقريبي للسعر الموجود في السوق وتضم:

- المديريات الفرعية للقيمة لدى الجمارك.
- المديريات الفرعية للجباية والتعريفة الجمركية

4. مديرية الموارد البشرية مهمة هذه المديرية تتمثل في تسيير واستخدام

- الموارد البشرية وتضم المديريات التالية
- المديرية الفرعية لتسير الكفاءات
- المديرية الفرعية للمستخدمين
- المديرية الفرعية الفرق

[1] المرسوم التنفيذي رقم 65/21 المؤرخ في 16/01/1965 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك

5. مديرية الوسائل والموارد المالية: تقوم هذه المديرية بمراقبة نفقات أعوان وتزويد مصالحهم بكفاءات الوسائل الامدادية وضم المديريات الفرعية التالية:

- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة
- المديرية الفرعية للصفقات والانجازات
- المديرية الفرعية للوسائل العامة

6. مديرية الوقاية والأمن: تكمن مهمتها في توفير الأمن والاطمئنان داخل نفوس الموطنين[1] والمصالح الجمركية وحراسة المدير العام للجمارك ضمان سلامة الموظفين والعاملين معها، وأيضا رخص الدخول للمتربصين وتتضمن:

- المديرية الفرعي للأمن والممتلكات
- المديرية الفرعية لأمن المستخدمين والأشخاص

7. مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات والتي تعتبر حديثة التكوين وتكمن مهمتها في المراقبة وتضم:

- المديرية الفرعية للتنظيم الجمركي للمحروقات
- المديرية الفرعية لمراقبة ومتابعة حركة المحروقات

8. المديرية الفرعية لمراقبة المنازعات: تتمثل مهمتها في تطبيق القوانين وترك القرار للمحكمة حيث تقوم بتسيير ملفات المنازعات بين الجمارك والمتعاملين معها تضم:

- المديرية الفرعية للمنازعات ومتابعيها
- المديرية الفرعية لدراسة المنازعات وأحكام القضاء.[2]

9. مديرية التكوين: لقد أنشأت عدة مدارس وطنية للتكوين وتعداد أعوان الجمارك عن طريق تخصيص أوقات للدروس والنظرية والتطبيقية لتمكينهم من الانخراط الكامل في الوظيفة الجمركية وتتمثل هذه المدارس في:

- المدرسة الوطنية للجمارك بوهران

---

[1] Recueil du texte pertant l'organisation de l'administration des douanes CNIS 1996

[2] المرسوم التنفيذي رقم 65/21 المؤرخ في 16/01/1965 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك

- مدرسة الجمارك بورقلة.
- مدرسة الجمارك بباتنة.
- مدرسة الجمارك بعنابة.
- مدرسة الجمارك بأولاد ميمون تلمسان

- وتضم مديرية التكوين المديريات الفرعية التالية:
  - المديرية الفرعية لتحسين والتأطير.
  - المديرية الفرعية للتكوين والإعداد.[1]

الفرع الثالث: التنظيم الهيكلي الوطني

يحتوي تنظيم إدارة الجمارك على المستوى الوطني 3 مراكز[2] هي كالاتي:

1 .**المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء:** يشرف على هذا المركز مدير وهو تحت سلطة مديرين فرعيين حيث يتكفل المدير الأول بالإعلام الآلي ويتكفل المدير الثاني بالإحصائيات الجمركية.

2 .**المركز الوطني للإعلام والتوثيق:** يشرف عليه مدير مركزي يعمل تحت رئاسة ثلاث مديريات فرعية حيث يتكفل المدير الأول بالإعلام والاتصال والثاني فهو مكلف بالتوثيق والأرشيف والثالث فيقوم بتسيير المطبوعات الجمركية.

3 .**المركز الوطني للاتصال:** هو عبارة عن مصلحة تقنية ومكلفة بالاتصالات والأجهزة المختلفة (الهاتف الفاكس التليكس، الراديو) ويحتوي على :

- المديرية الفرعية للاتصال
- المديرية الفرعية للدراسات والتخطيط.
- المديرية الفرعية للصيانة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 65/21 المؤرخ في 16/01/1965 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك

[2] Recueil du texte pertant l'organisation de l'administration des douanes CNIS 1996

الشكل 02: الهيكل التنظيمي للإدارة الجمركية الجزائرية

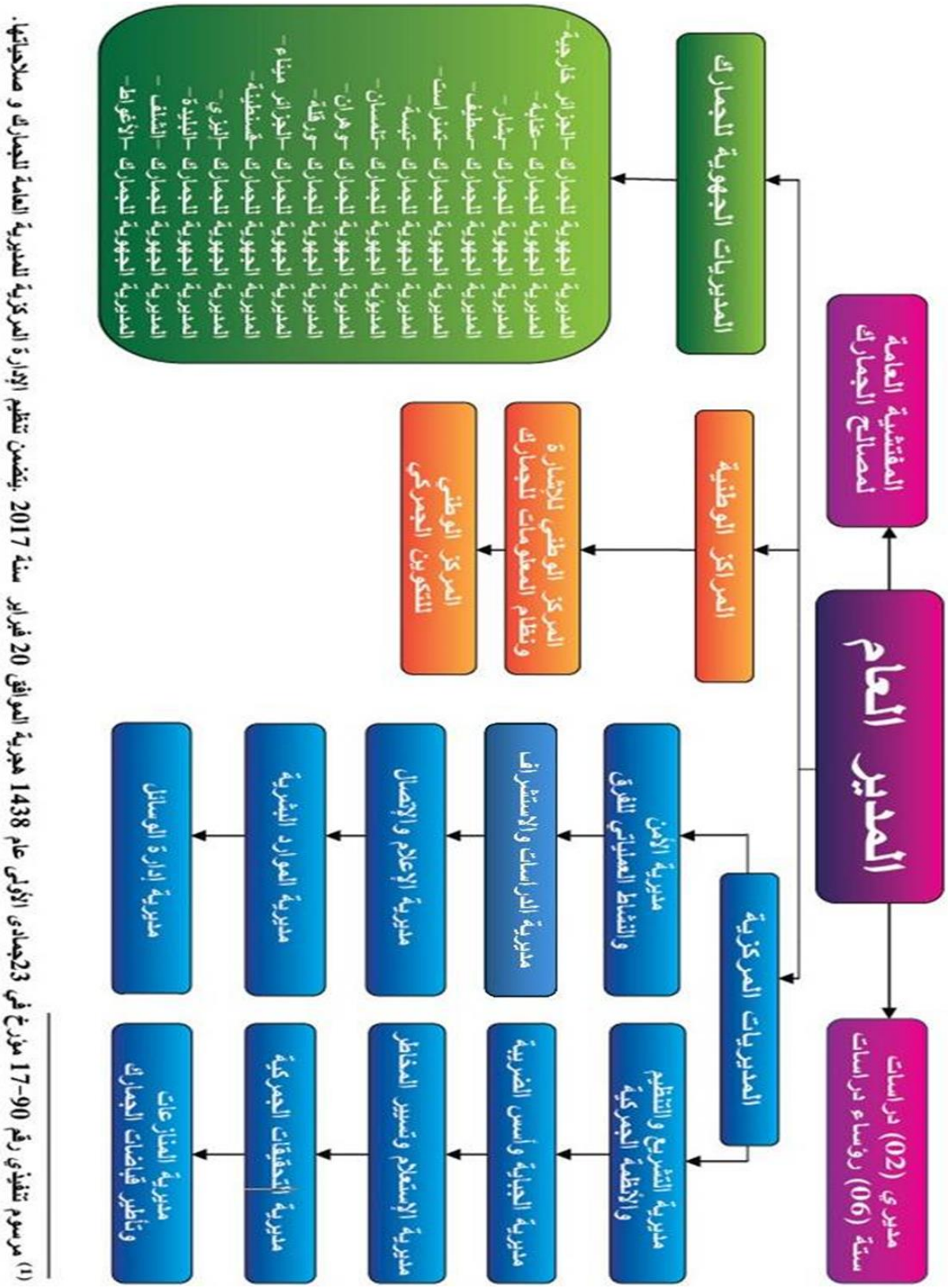

(1) مرسوم تنفيذي رقم 90-17 مؤرخ في 23جمادى الأولى عام 1438 هجرية الموافق 20 فبراير سنة 2017 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحياتها.

المطلب الثالث: أهم القوانين والتشريعات الجمركية في الجزائر

أولا: الوسائل القانونية:

إن مساهمة إدارة الجمارك في تنمية اقتصاد الدولة دفع المشرع الجزائري إلى وضع أداة فعالة في متناولها، تستطيع بواسطتها أن تؤدي أدوارها في إطار قانوني وشرعي، حيث قام بسن قانون الجمارك بمقتضى القانون رقم 79-07 الذي يتضمن مجموعة من النصوص القانونية التي تنظم كل ما يتعلق بالوظيفة الجمركية.

وإلى جانب ذلك توجد الاتفاقيات والتوصيات التي تصدر عن المنظمة العالمية للجمارك، الموجودة ببروكسل (بلجيكا)، كما أن هناك قوانين عملية تصدر عن الهيئة التشريعية في الدولة، والمتمثلة في القوانين المالية السنوية التي تصدر مع مطلع كل سنة.[1]

- **قانون الجمارك**

يعد قانون الجمارك من الركائز الأساسية للتشريع الجمركي، فهو يمثل مرجعا يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، وهو كذلك عبارة عن مرشد جمركي، إذ تستمد إدارة الجمارك أحكامها منه، ويتم تطبيقه عبر كامل الإقليم الجمركي، بحيث تنظم مواده عمليات الاستيراد والتصدير، وكذا العلاقات التجارية مع الخارج ومراقبة الأنشطة في الموانئ والمتابعة القضائية لقمع التراث الفني والثقافي.[2]

---

[1] اسكندر بوحجة، مريم مطلقة، هناء تربينة، دور الجمارك في التجارة الخارجية – دراسة حالة ميناء سكيكدة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون بحري، تحت إشراف: أ/ وسيلة مقيح، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دورة سبتمبر 2022، ص15

[2] أيمن ثابت وأيمن بن قاسي فعالية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – جامعة برج بوعريريج – (2019/2020)، ص 47.

- **قوانين**

❖ **المادة 182 (القانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015)**

تخضع جمركة البضائع المستوردة في إطار القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع لترخيص مسبق من قبل إدارة الجمارك.

تستفيد المؤسسات التي تقوم بعمليات تحسين الصنع بصفة منتظمة، من ترخيص اجمالي يشمل عملياتها.

يحدد هذا الترخيص الإجمالي الاجل الضروري من اجل تسوية كل عملية استراد للبضائع الموجهة للوضع تحت هذا النظام.

يمكن ان يخص الترخيص عدة بضائع موجهة لإنتاج نفس المنتوج التعويضي.

❖ **المادة 182 مكرر (القانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015)**

تستفيد من نظام القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع البضائع:

- ✓ المستوردة مباشرة من الخارج، سواء كانت ملكا للمستفيد من هذا النظام او موضوعة تحت تصرفه من قبل الطالب المنتوج التعويضي
- ✓ الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي اخر

يمكن ان تكون البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي والمذكورة في الفقرة السابقة، محل ذلك من قبل المستفيد من نظام القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع او من قبل متعامل اخر.

❖ **المادة 183 (القانون رقم 98-10 مؤرخ في 22 غشت سنة 1998)**

ترخص إدارة الجمارك وفق الشروط التي تحددها بإتمام جزء من عمليات تحسين الصنع من قبل شخص اخر غير المستفيد من القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع.

في هذه الحالة، يبقى المستفيد من القبول المؤقت المسؤول الوحيد على استيفاء الالتزامات المكتتبة إزاء إدارة الجمارك.

❖ **المادة 184 (القانون رقم 98-10 مؤرخ في 22 غشت سنة 1998)**

يمكن في حالة القبول المؤقت من اجل التحويل ان يرخص، بمقتضى المقررات التي تمنح هذا النظام، تعويض حسابات القبول المؤقت بمنتجات ناجمة عن استخدام صاحب الالتزام لبضائع مأخوذة في السوق الداخلية وذات نوعية وخصائص تقنية مماثلة لنوعية وخصائص البضائع المستوردة تحت نظام القبول المؤقت.

❖ **المادة 185: (قانون رقم 17-04 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2017)**

ان البضائع الموضوعة تحت نظام القبول المؤقت والبضائع الناتجة عن تحويلها او تصنيفها او اجراء معالجة إضافية او التصليح، المقررة عند الاقتضاء، بموجب الترخيص الذي منح هذا النظام الجمركي، عند انقضاء الآجال المحددة يجب:

- ✓ ان يعاد تصديرها الى خارج الإقليم الجمركي
- ✓ او توضع في المستودع الجمركي قصد إعادة تصديرها لاحقا، او تعيين نظام جمركي اخر مرخص به
- ✓ او تدخل في المناطق الحرة قصد إعادة تصديرها لاحقا

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عند الحاجة، بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

❖ **المادة 185 مكرر: قانون رقم 17-04 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2017**

ترخص إدارة الجمارك بتسوية حسابات القبول المؤقت عن طريق:

1)العرض لغرض الاستهلاك للمنتجات التعويضية أو المنتجات الوسيطة أو البضائع المستوردة تحت نظام القبول المؤقت مقابل دفع الحقوق والرسوم الخاصة بالبضائع المستوردة عند تاريخ تسجيل تصريحات القبول المؤقت أو الحقوق المعلقة التي لم تؤد

بعد، في حالة الدفع الجزئي، مضافا اليها فائدة القرض التي تحسب طبقا لأحكام المادة 108 مكرر من هذا القانون

2)إعادة تصدير البضائع المستوردة او ايداعها في المستودع على حالتها قصد التحويل او التصنيع او المعالجة الإضافية من اجل اعادتها تصديرها لاحقا

3)اتلاف المواد المعوضة او المواد الوسيطة او المواد المستوردة تحت نظام القبول المؤقت

4)التخلي الارادي لصالح الخزينة العمومية او المعاينة من قبل إدارة الجمارك وذلك بعد ثلاثة اشهر من الاعذار المبلغ قانونا الى الملتزم التعيين نظام جمركي مرخص به للبضائع.

❖ **المادة 185 مكرر 1 (القانون رقم 98–10 مؤرخ في 22 غشت1998)**

لا تخضع البضائع التي تتلف او تضيع نهائيا إثر حادث او بسبب قوة قاهرة، وهي رهن القبول المؤقت لحقوق ورسوم الاستيراد شريطة ان يثبت هذا التلف او الضياع قانونا.

تخضع البقايا والنفايات التي تنتج عند الاقتضاء، عن هذا التلف في حالة عرضها للاستهلاك، لحقوق ورسوم الاستيراد التي تطبق على البقايا والنفايات اذ استوردت على هذه الحالة.

❖ **المادة 185 مكرر 2: قانون رقم 17–04 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2017)**

في مجال القبول المؤقت، تعتبر معاينات مخابر وزارة المالية او تلك التي يعينها الوزير المكلف بالمالية بموجب قرار نهائية فيما يخص ما يأتي:

- ✓ تحديد العناصر الخاصة للتكفل بالبضائع في حسابات القبول المؤقت

غير انه بطلب من المصرح او عندما تبرر الظروف ذلك، يمكن إدارة الجمارك عرض عينات البضائع المصرح بها، لتحاليل جديدة تجرى في مخابر تقوم بتعيينها او الاخذ بعين الاعتبار نتائج التحاليل التي تمت في مخابر معتمدة، غير تلك التي عينت من قبل الوزير المكلف بالمالية.[1]

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يمكن القول إن الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والنظام الجمركي يشكل حجر الأساس لفهم ديناميكية الاقتصاد الوطني في ظل العولمة وتزايد التبادلات الدولية حيث تناول الفصل مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها في دعم النمو الاقتصادي، مع إبراز المؤشرات الأساسية لقياس أدائها. كما تم التطرق إلى النظام الجمركي، موضحاً دوره الحيوي في حماية الاقتصاد الوطني وتنظيم حركة السلع عبر الحدود، إضافة إلى استعراض وظائفه وأنواعه المختلفة. وأخيراً، تم تسليط الضوء على تطور النظام الجمركي الجزائري من خلال رؤية تاريخية وهيكلية، مما يبرز أهمية تحديثه لمواكبة التحديات الاقتصادية المعاصرة. بهذا، يوفر الفصل قاعدة معرفية متينة تساعد القارئ على فهم العلاقات المتداخلة بين التجارة الخارجية والنظام الجمركي وأثرهما على التنمية الاقتصادية.

[1] عرض شرائح: "LES REGIMES DOUANIES ECONOMIQUES – الأنظمة الجمركية الاقتصادية"، شريحة رقم 79/78/77/76

الفصل الثاني

دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر وتطويره

الفصل الثاني: دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر وتطويره

تمهيد

يُعتبر النظام الجمركي من الركائز الأساسية في دعم التجارة الخارجية، خاصة في ظل سعي الجزائر إلى تنويع صادراتها وتعزيز مكانتها في الأسواق الدولية. وتكمن أهمية النظام الجمركي في توفير آليات وإجراءات تساهم في تسهيل حركة السلع عبر الحدود، وتمنح امتيازات جمركية واقتصادية للمصدرين، مثل تعليق الرسوم والضرائب وتبسيط الإجراءات. من خلال هذه الآليات، يساهم النظام الجمركي في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين تنافسية المنتجات الجزائرية، مما يشجع المؤسسات الوطنية على التوجه نحو التصدير وتوسيع نشاطها خارجياً. وعليه، يتناول هذا الفصل دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية، مع التركيز في المبحث الأول على أهم الآليات الجمركية التي تدعم الصادرات وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: اليات النظام الجمركي في ترقية الصادرات

بالرغم من البعد الأساسي والهام الذي لعبته سياسات دعم الصادرات في تنمية صادرات العديد من الدول في الماضي, إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجيا نتيجة الجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام كثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية، أما أهم أشكال الدعم فتتمثل في الدعم المالي المباشر، الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح، الإعانات الخاصة بالمداخلات الوسيطية وإعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادتها بعد التصدير، وتقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية والدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية[1] .

[1] مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، مجلة جسر التنمية، العدد50 السنة الخامسة، المعهد العربي التخطيط بالكويت.2006 ص05.

المطلب الأول: التسهيلات الجمركية المقدمة للمصدرين

أولا: السياسات الجمركية

توجد العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تهدف الى تسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية ويعد بعضها من أكثر الوسائل شيوعا وفاعلية في دعم الصادرات أشهرها[1]:

- **نظام الدر وباك:** وهو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.
- **نظام السماح المؤقت:** الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- **نظام الإيداع:** ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة الفترة زمنية محددة.
- **المناطق الحرة:** والهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار استراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ويتوقف نجاح المناطق الحرة بالإضافة إلى الإعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية التي تمنح للمستثمرين على جودة البيئة الاستثمارية التي تتطلب توفر متطلبات الاستثمار من بنى تحتية مؤسسات وتنظيم إداري جيد، ولكي تحقق المناطق الحرة التنمية المنشودة لقطاع الصادرات فإنه يجب مراعاة الآتي في تصميم السياسات والأدوات التحفيزية[2]:

[1] مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 24

[2] مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص06

- ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية في المناطق الحرة إنتاج الصناعات المحلية في الاسواق الخارجية المحلية.
- عدم منح الترخيص لإقامة صناعة تصديرية في المناطق الحرة قبل التأكد من وجود وجاهزية أسواق التصدير للسلع المنتجة.
- تشجيع الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي.
- تشجيع الصناعات التي تساهم في تطوير الكوادر الإدارية والفنية.
- تشجيع الصناعات التي تتميز باستغلال وفرات الحجم.[1]

ثانيا: السياسات التوجيهية

تتمثل السياسات التوجيهية والإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الدولية.

إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والإجراءات الإدارية وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن دور الدولة في هذا الجانب لا يقل أهمية عن دورها في إطار السياسات التجارية التقليدية.[2]

[1] مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص06

[2] هرفة نسرين، بومعزة نسرين، "آليات المرافقة الجمركية ودورها في إنعاش وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة حالة مديرية الجمارك عنابة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2021-2022، ص. 14.

الشكل رقم 03: إجراءات التصدير

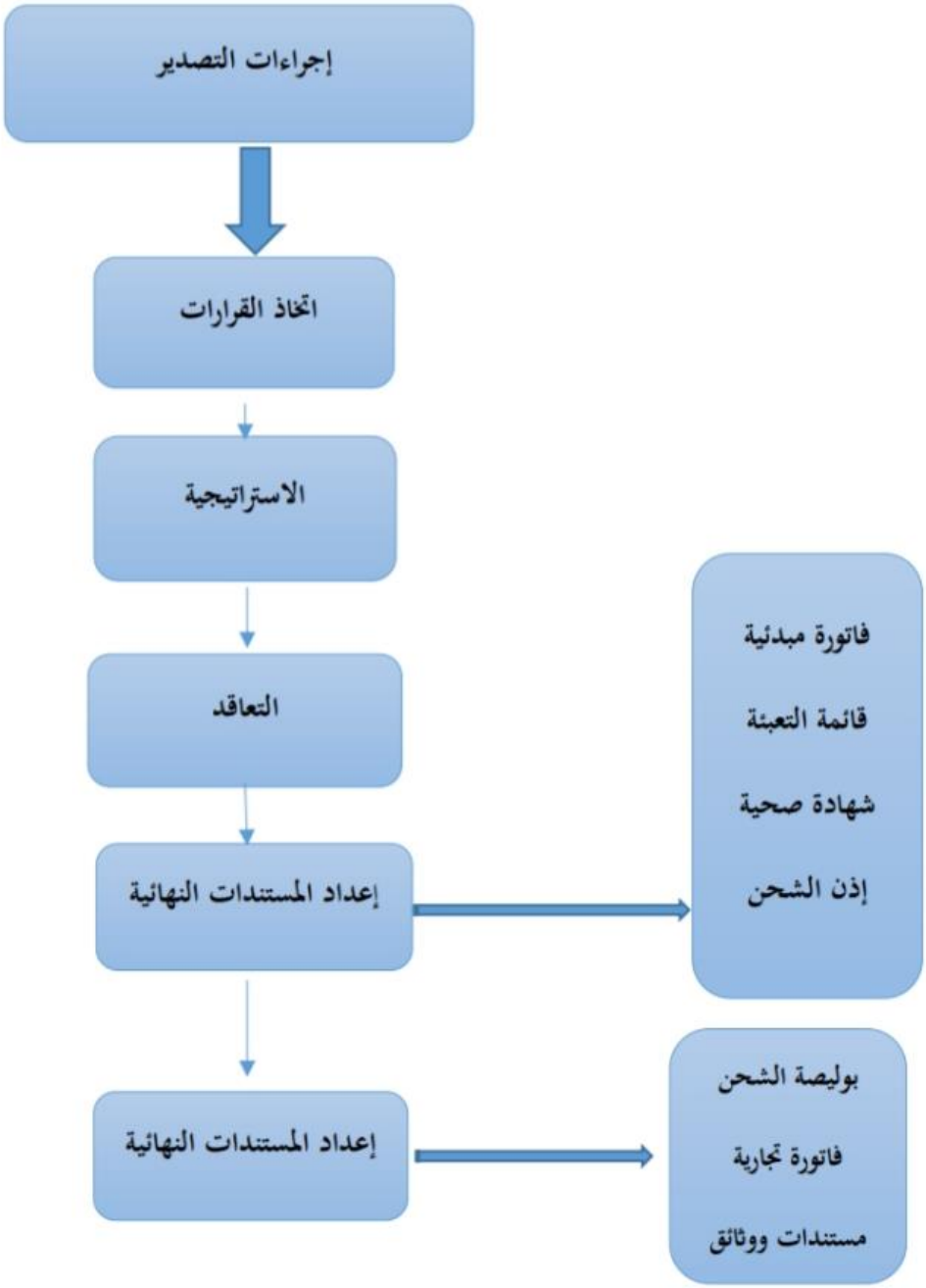

المصدر: فاطمة الزهراء بكوش، فريال العياشي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على نشاط الاستيراد والتصدير دراسة ميدان مفتشية الجمارك على مؤسسة ميناء عنابة، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي 85مختار، عنابة، الجزائر، 2020، ص85

الجدول رقم (01): أهم الدول المصدرة للجزائر سنة 2018

بلد الاستيراد	الحجم (مليون دولار)	الهيكل%	التطور%
الصين	7850	16.99	– 5.77
فرنسا	4781	10.95	11.08
إيطاليا	3653	7.91	– 2.87
اسبانيا	3535	7.65	12.69
المانيا	3179	6.88	– 1.64
تركيا	2310	5.00	14.87
الارجنتين	1892	4.10	24.39
الولايات المتحد الأمريكية	1628	3.52	– 10.55
الهند	1299	2.81	31.88
جمهورية كوريا	1208	2.61	– 28.61
البرازيل	1202	2.60	– 12.65
الاتحاد الروسي	911	1.97	– 25.45
المملكة العربية السعودية	698	1.51	31.45
بولندا	667	1.44	45.63
بلجيكا	617	1.34	– 2.83
المجموع الفرعي	**35430**	**%76.69**	
المجموع	**46197**	**100**	

المصدر: المركز الوطني لمعلومة احصائيات الجمارك نتائج مؤقتة

الشكل رقم (04): يبين ستة دول أولى الممولة للجزائر سنة 2018

المصدر: من اعداد الطالبين وفقا للجدول رقم (01)

بالاعتماد على الشكل والجدول الذي يعرض أهم الدول المصدرة للجزائر سنة 2018، يتضح أن الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على عدد محدود من الشركاء التجاريين، تتصدرهم الصين بنسبة 16.99% رغم تراجع صادراتها مقارنة بالسنة السابقة، تليها فرنسا، إيطاليا وألمانيا. كما سجل نمو ملحوظ في صادرات بعض الدول مثل الهند وهولندا، في حين تراجعت صادرات دول أخرى مثل كوريا الجنوبية والبرازيل بلغت واردات الجزائر من هذه الدول حوالي 76.69% من إجمالي وارداتها، ما يعكس تركز العلاقات التجارية. هذا يدعو إلى ضرورة تنويع الشركاء التجاريين وتحسين التوازن في الميزان التجاري مع دراسة أسباب التراجع في بعض العلاقات التجارية واتخاذ قرارات مبنية على الكلفة والجودة.

المطلب الثاني: دور النظام الجمركي في مكافحة التهريب وحماية الإنتاج الوطني

تعد محاربة الإجرام بمختلف أشكاله من التحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا لذلك عملت السلطات العمومية على تسخير الإمكانات البشرية والمادية الضرورية لضمان الأشخاص وحماية الممتلكات العامة والخاصة ومن بين هذه الظواهر الإجرامية التي عرفت انتشارا سريعا وموسعا خاصة في السنوات الأخيرة ظاهرة التهريب التي أصبحت تهدد تماسك الاقتصاد الوطني والصحة العمومية والأمن الوطني.

ونظرا للوجود الدائم لمصالح الجمارك فيسند لها الدور الرئيسي في مكافحة ظاهرة التهريب في إطار أحكام الجمارك والنصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها. وتلعب الإدارة العامة للجمارك الدور الهام والبارز في قمع ومحاربة كل أشكال وصور الجرائم الجمركية، باعتباره الإدارة المركزية التي تنظم و تعمل وفق الاختصاصات التي منحها لها المشرع الجزائري نظرا لخطورة هذه الجرائم ، وكذلك انعكاس نتائجها على النشاط الاقتصادي، فازدهار الاقتصاد الوطني يعد من أهم الأهداف التي يسعى المشرع إلى تحقيقها من خلال وضع المشرع للعديد من القوانين التي تحدد الأفعال المجرمة والجزاءات الموقعة على مرتكبيها ، لأن الجرائم الجمركية وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لا تزال من أكثر الجرائم غموضا، ومن هنا تبرز أهمية دراسة الدور الذي تلعبه هاته الإدارة في محاربة الجرائم الماسة باقتصاد الدولة.[1]

أولا: الآليات الجمركية لمكافحة الجريمة الجمركية

ستحاول في هذا المطلب دراسة مختلف الجوانب الخاصة بعمل الفرق الجمركية في مهمة مكافحة التهريب بالتطرق إلى آليات التعاون بين الجمارك والسلطات العسكرية في مجال تنسيق الخرجات المشتركة والمساعدة وتبادل المعلومات الخاصة.

[1] د. بوسفات علي هاشم، "دور الجمارك الجزائرية في مكافحة جريمة التهريب"، دفتر السياسة والقانون، العدد 19، جوان 2018، جامعة أحمد دراية أدرار. ص127/ 128.

من خلال الجدول التالي سنلاحظ مثال عن بعض مخالفات التهريب لسنوات 2014-2015-2016 لولاية أدرار:

مخالفات مكتب:

الجدول رقم (02): مخالفات التهريب لسنة 2014-2016

السنة	طبيعة المخالفة			العدد
	مخالفة مكتب	مخالفة الصرف	مخالفة التهريب	
2014	29	00	136	165 قضية
2015	55	00	121	176 قضية
2016	67	00	93	160 قضية

المصدر: د. يوسفات علي هاشم، "دور الجمارك الجزائرية في مكافحة جريمة التهريب"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، جوان 2018، ص.133

بالاعتماد على الجدول المعروض، يتضح أن جهود مصالح الجمارك بولاية أدرار في مكافحة التهريب خلال السنوات 2014-2016 قد أسفرت عن نتائج متباينة. فقد شهدت مخالفات مكتب الصرف ارتفاعاً ملحوظاً، حيث انتقلت من 29 مخالفة سنة 2014 إلى 55 مخالفة في 2015، ثم بلغت 67 مخالفة في 2016، وهو ما يعكس تزايد الرقابة على عمليات الصرف. في المقابل، سجلت مخالفات التهريب تراجعاً تدريجياً، إذ انخفض عددها من 136 قضية في 2014 إلى 121 قضية في 2015، ثم إلى 93 قضية فقط في 2016، الأمر الذي يشير إلى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك في التصدي لعمليات التهريب. أما العدد الإجمالي للقضايا الجمركية، فقد عرف تذبذباً طفيفاً، حيث بلغ 165 قضية سنة 2014، وارتفع إلى 176 قضية في 2015، ثم انخفض إلى 160 قضية في 2016. تعكس هذه الأرقام مجهودات متواصلة من طرف المصالح المختصة، مع

ضرورة التركيز أكثر على جانب مخالفات الصرف التي تشهد منحى تصاعدياً، إلى جانب مواصلة العمل على الحد من جرائم التهريب بمختلف أشكالها.

ثانيا: آليات العمل الميداني لمكافحة التهريب

ان شروط وكيفيات عمل الفرق المتنقلة للجمارك المكلفة بمكافحة التهريب وكذا الإجراءات الواجب احترامها في هذا الشأن تضمنتها العديد من النصوص القانونية والتنظيمية نذكرها فيما يلي، حيث تحدد مختلف الإجراءات العملية المتبعة لخروج الفرق المتنقلة وكيفية التنسيق مع السلطات العسكرية سواء عند الخروج أو عند إقامة الحواجز الطرقية، وكذا الإجراءات المتبعة في عمل الفرق. [1]

ثالثا: سلطات أعوان الجمارك في مكافحة التهريب

من أجل أداء مهمة مكافحة التهريب المعترف بها لإدارة الجمارك، فإن المشرع الجزائري خول لأعوان الجمارك بعض السلطات التي تمكنهم من ذلك، حيث أنه من أجل جمع الإثباتات اللازمة لتجريم المتعامل اعترف له بحق الاطلاع على الوثائق وحجزها، ومن أجل جمع المعلومات التي قد تساعد أعوان الجمارك في أداء مهامهم فإنه قد اعترف لهم بحق سماع الاشخاص بالإضافة إلى هذا فإنه اعترف لهم بسلطات أخرى لا تقل أهمية عن هذه السلطات وتتمثل في حق تفتيش المنازل، وكذا مراقبة وسائل النقل والسلع[2] وبعض الحقوق اتجاه الوثائق وتتمثل هذه السلطات في حق الاطلاع، وحق حجز الوثائق.

سنلاحظ من خلال الجدول التالي بعض المحجوزات التي قامت بها الجمارك الجزائرية لسنتي 2023-2024:

[1] نفس المرجع الذي سبق ذكره ص128

[2] لعميري، زعيم، مكافحة التهريب في ظل الأحكام الجديدة الأمر05-06,المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة39 ,ص 35.

جدول رقم (03): مقارنة بعض المحجوزات بين سنة 2023و2024

النشاط- المحجوزات	سنة 2023	سنة 2024	النسبة %
عدد العمليات المحققة	917	1113	% +21.4
عدد الموقوفين	1260	1579	% +25.3
عدد وسائل النقل المحجوزة	1039	1125	% +8.3
قطع السلاح (وحدة)	16	79	% +393.7
المفرقعات (ألعاب نارية)	623565	495711	% −20.5
الكيف المعالج (كلغ)	10746.841	8529.157	% −20.6
الكوكايين (كلغ)	65.908	577.536	% +776.3
الأقراص المهلوسة (وحدة)	3890740	10737493	% +175.9
المواد التبغية (علبة سجائر)	559909	1098460	% +96.2
المشروبات الكحولية (لتر)	5876	39463	% +571.6
الوقود (لتر)	761244	759992	% −0.2
المواد المدعمة (كلغ)	1231349	1318622	% +7.1
المواد المدعمة (لتر)	927215	235865	% −74.6

المصدر: مجلة الجمارك العدد 4 المديرية العامة للجمارك الجزائرية ص 35

يُظهر الجدول مقارنة بين بعض المحجوزات الجمركية في الجزائر خلال سنتي 2023 و2024، ويبرز من خلاله ارتفاع ملحوظ في معظم المؤشرات المتعلقة بمكافحة التهريب. فقد ارتفع عدد العمليات المنفذة بنسبة 21.4%، كما زاد عدد الأشخاص الموقوفين بنسبة 25.3%، وعدد وسائل النقل المحجوزة بنسبة 8.3%. وسُجّل ارتفاع كبير في عدد قطع السلاح المحجوزة بنسبة 393.7%، ما يعكس جهوداً متزايدة في التصدي للتهريب المرتبط بالأسلحة. كما ارتفعت كميات الكوكايين المحجوزة بنسبة 776.3%، إلى جانب ارتفاع كبير في كميات القنب الهندي والمواد الغذائية والوقود المحجوزة. في المقابل، سُجّل انخفاض في عدد المفرقعات المحجوزة بنسبة 20.5%، ما قد يشير إلى تراجع

تهريب هذا النوع من السلع أو إلى تغير في أنماط التهريب. هذه الأرقام تعكس فعالية أكبر للإجراءات الجمركية في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، وتدل على يقظة المصالح المختصة وتكثيف جهودها في مكافحة مختلف أشكال التهريب، خاصة تلك المتعلقة بالمواد الخطيرة والاستراتيجية.

رابعا: الإجراءات المتبعة في عمل الفرق

يجب على رئيس الفرقة المتنقلة قبل الخروج في مهام لمكافحة التهريب وقمع الغش سواء تعلق الأمر بحواجز دوريات ومهام مشتركة متعددة أن يحترم الإجراءات التالية:

1 - تقديم طلب كتابي إلى السلطات المختصة للترخيص للقيام بالمهام : يجب على رؤساء الفرق المتنقلة أن يحرصوا عند تقديم الطلب إلى السلطات المختصة وعلى عدم استعمال السيارات الإدارية حفاظا على سرية المهمة وأن يتجه مباشرة إلى المسؤول العسكري المختص بمنح الترخيص[1].

-يجب أن يتضمن طلب الترخيص بالقيام بإحدى المهام المذكورة، والمقدم إلى السلطات العسكرية المعلومات التالية:

- عدد السيارات المشاركة في المهمة.
- عدد الأعوان المشاركين في المهمة.
- عدد قطع الأسلحة وأنواعها.
- المكان المقصود بالضبط.
- المدة الزمنية المتوقعة.

هذا الطلب يسجل في سجل خاص ومرقم يحتوي على رقم تسلسلي للطلب إضافة إلى كافة المعلومات الرئيسية التي يتضمنها الطلب بالرقم والتاريخ، نوعية المهمة والسيارات الإدارية المستعملة والأعوان المشاركين في المهمة، قطع الأسلحة المستعملة .... الخ،

[1] مفتشية أقسام الجمارك بأدرار 2017/02/12, 09: 09 ,مصلحة المنازعات الجمركية.

يمسك هذا السجل من طرف رئيس الفرقة المتنقلة ويحتفظ به في الخزانة المدرعة المخصصة له.

ويجب على رئيس الفرقة أن يحتفظ بنسخ هذه الطلبات المتضمنة رأي السلطات العسكرية المختصة إلى غاية تحويلها إلى الأرشيف حسب الشروط المنصوص عليها قانونا.

2 – التأكد من سلامة العتاد واللوازم الضرورية للقيام بالمهمة[1]:

يجب على رئيس الفرقة المتنقلة للجمارك بعد حصوله على الترخيص الكتابي من السلطات الكتابية المختصة وقبل الخروج في المهمة أن يتأكد من:

- سلامة السيارات الإدارية ووسائل الاتصال المجهزة بها (الراديو)، وذلك من خلال إجراء اتصالات تجريبية قبل الخروج في المهمة.
- سلامة الأسلحة ونظافتها، وكذا سلامة الذخيرة وكفايتها.
- أخذ المستلزمات الضرورية والكافية من المؤونة والوقود.
- أخذ إشارات التعارف أرض – جو حسب المهمة.

3– إخطار السلطات السلمية

يجب على رؤساء الفرق المتنقلة أن يقوموا بإخطار المسؤول المباشر المفتش الرئيسي للفرق بكافة تحركات ومهام الفرق المتنقلة الموضوعة تحت سلطته الذي بدوره يقوم بإخطار مسؤولة المباشر (رئيس مفتشيه أقسام الجمارك).

في حالة موافقة السلطة العسكرية المختصة على مهمة مشتركة مع عناصر الجيش الوطني داخل الصحراء، يجب على رئيس الفرقة المتنقلة أن يقوم بإعلام المفتش الرئيسي للفرق بواسطة بيان معلومات يومية (Brq) بالمهمة، الذي بدوره يعلم السيد رئيس المفتشية لغرض إعلام المديرية الجهوية للجمارك.

[1] مفتشية أقسام الجمارك بأدرار 2017/02/12, 09: 30 ,مصلحة المنازعات الجمركية

4- الاتصالات بالراديو:

يجب على رئيس فرقة الجمارك إخطار عون المناوبة بمركز الإشارة بخروج الفرقة المتنقلة ، مع الإشارة إلى ذلك في السجلات الإدارية، كما أنه يجب على رئيس الفرقة المتنقلة في حالة انقطاع الاتصال مع مركز الإشارة لمدة 24 ساعة أن يلتحق مباشرة بمقر[1] المفتشية وينهى المهمة وجوبا، يجب على رئيس الفرقة قبل مغادرة مقر المفتشية في مهام مكافحة التهريب، أن يترك ظرفا مختوما تكتب عليه عبارة لا يفتح إلا في حالة الضرورة، ويحتوي على نسخة من الطلب الكتابي الموجه إلى السلطات العسكرية للترخيص بالمهمة والمتضمن الموافقة إضافة إلى ورقة تحدد المكان المقصود بالضبط في المهمة مع نموذج الخريطة أو مخطط يحتوي على المكان المقصود واحتمالات التوجه شمالا، شرقا ... الخ، وكل هذا لتسهيل عملية البحث والتدخل في حالة الضرورة الملحة.

حيث أنه نظرا للتطور المذهل في ميدان الموصلات (الهاتف النقال ثريا على سبيل المثال، ويعتبر رئيس الفرقة أو المكلف بالمهمة العارف الوحيد بالمكان المقصود بالضبط ويلزم بالمحافظة على سرية العملية نظرا لكونه المسؤول والمطالب الأول بالمردودية والمسؤول على سلامة الأعوان التابعين له والعتاد المخصص للفرقة.

5- إعداد عرض حال أو البيان معلومات يومية عند دخول الفرقة:

- **في حالة نتيجة إيجابية**

فور دخول الفرقة المتنقلة من مهمتها، يجب على رئيس الفرقة المتنقلة أن يرسل إلى السلطات السلمية (المفتش الرئيسي للفرق بيان معلومات يومية يتضمن تقرير مفصل عن المهمة ونتيجتها، ويجب أن يتضمن هذا التقرير وبالتفصيل كل الوقائع التي تحدث أثناء المهمة، وكل تقصير يتحمل رئيس الفرقة مسؤوليته، هذا التقرير يجب أن يرفعه المفتش

[1] مفتشية أقسام الجمارك بأدرار 2017/02/12, 11: 00 ,مفتشية الفرق المتنقلة.

الرئيسي للفرق إلى رئيس مفتشية أقسام الجمارك[1].

- **في حالة نتيجة سلبية**

فور دخول الفرقة المتنقلة للجمارك من مهمتها، يجب على رئيس الفرقة المتنقلة للجمارك أن يرسل إلى السلطة السلمية المفتش الرئيسي للفرق نسخة من سجل التقارير اليومية الخاصة بالمهمة ممضي من طرف رئيس الفرقة المتنقلة في حالة رئاسة الشخصية للمهمة.

يجب الإشارة في سجل التقارير اليومية للظرف المغلق والمختوم، خصوصا حالته عند العودة، بالإضافة إلى السجلات والتقارير السابقة، يجب على رؤساء الفرق تقديم تقرير شهري مفصل على نشاط الفرق سواء كان سلبيا أو إيجابيا.

6 – تعليمات مختلفة وتحديد المسؤولية[2]:

يجب على رئيس الفرقة خلال مختلف المهام مكافحة التهريب المدونة على سجل الأسلحة كافة المعلومات المتعلقة بقطع الأسلحة المستعملة خصوصا: نوع السلاح، رقمه العون المخصص له، حيث يجب إمضاء باستلام السلاح وارجاعه وذلك في سجل مخصص له.

يلزم رؤساء الفرق بإلقاء محاضرات على الأعوان الخاضعين لسلطتهم حول إقامة تنظيم ومراقبة الحواجز على الطرق وفقا للتعليمتين:

- رقم 130 م ع ج /د/ م 700 المؤرخة في 2002/01/22
- رقم 131 م ع ج دام 700 لشهر فيفري 2002

يعاقب كل عون مهما كانت رتبته ويتابع إداريا وقضائيا إذا ثبت عليه إفشاؤه للسر المهني المتعلق بتحركات الفرق. ويعزل عن مهامه مباشرة.

[1] مفتشية أقسام الجمارك بأدرار، رئيس الفرق المتنقلة، في 2017/03/19

[2] مفتشية أقسام الجمارك بأدرار، رئيس الفرق المتنقلة، في 2017/03/19

كل عدم السماح للفرقة المتنقلة بالخروج من طرف أي كان يجب أن يسجل في سجل التقارير اليومية، ويلزم رئيس الفرقة بار سال تقرير مفصل ومستعجل البلاغ مسؤولة المباشر.

يعتبر المفتش الرئيسي للفرق مسؤولا عن الفرق الموضوعة تحت سلطته المباشرة، كما يمكنه الخروج هو الآخر وقت ما شاء وأين ما شاء برفقة رئيس الفرقة المتنقلة أو بدونه في كل إقليم اختصاصه، مع حرية اختيار الأعوان المرافقين الموضوعين تحت سلطته.

يجب أن يسهر رؤساء الفرق شخصيا على تدريب أعوانه على استعمال الأسلحة وتنظيفها، مع تحرير محاضر في ذلك وذكر الأعوان القائمين على ذلك.

المطلب الثاني: التنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية لمكافحة جريمة التهريب

إن التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية خاصة في المناطق الجنوبية للبلاد يعد من الأساليب الضرورية المتبعة في مكافحة ظاهرة خطيرة مثل التهريب الجمركي، وذلك لعدة أسباب، ومن بين هاته الأجهزة التعاون مع الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني.[1]

المطلب الثالث: دور النظام الجمركي في دعم تنافسية الصادرات الجزائرية

تعتبر زيادة الفرص التصديرية من أهم اهتمامات دول العالم وذلك نظرا لعدة أسباب منها زيادة السكان والحاجات المطلوب إشباعها وبالتالي المزيد من مصادر الإيرادات اللازمة وتصدير المنتجات الجديدة وعلاج مشكلات التنمية، ولقد زادت الصادرات منذ الحرب العالمية وهذا راجع لفتح أسواق الدول النامية والتبادل التجارب مع بقية الدول. وأدى الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي إلى تحسين معدل الإنتاجية أعلى معدل الزيادة

[1] د. بوسفات علي هاشم، "دور الجمارك الجزائرية في مكافحة جريمة التهريب"، دفتر السياسة والقانون، العدد 19، جوان 2018، جامعة أحمد دراية أدرار. ص 130.

السكانية كما سعت الدول الصناعية إلى تصدير التكنولوجيا المتقدمة للدول الأقل نمو مما ساعد على زيادة معدلات التصدير.[1]

أولا: دراسة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية ومدى تأثير الإجراءات الجمركية

تعتمد الجزائر في تجارتها الخارجية على احتياطاتها من النفط في تصديريها له بكميات هائلة كونه الممول الوحيد للتنمية منذ السبعينيات، حيث توفر الفوائد الصافية من الصادرات للنفط والغاز المتزايد تدفقا للسلع الرأسمالية والخدمات التي تعتمد عليها حركة النمو الاقتصادي، تعجز الدولة عن إنتاجها، بمعنى أن نمو الحركة التجارية يبقى مرهونا بنمو تجارة النفط حيث يعتبر حاليا المعيار الوحيد لعلاقات الجزائر الاقتصادية والتجارية مع الخارج.[2] وهذا ما سنراه في الجدول التالي والذي يمثل:

الجدول رقم (04): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2016/2010) (مليار دولار)

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2010	56.121	98.30	0.969	1.70	57.091	%100
2011	71.661	98.32	1.227	1.68	72.888	%100
2012	70.583	98.39	1.153	1.61	71.736	%100
2013	63.663	98.38	1.051	1.62	64.714	%100
2014	58.362	97.28	1.634	2.72	59.996	100%
2015	33.08	95.75	1.48	4.25	34.55	%100
2016	18.789	93.73	1.25	6.27	20.039	%100

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر WWW.bank-of-algeria-dz/html/rapport.htm

[1] بوترعة محمد يزيد، معروفي نبيلة، طبية صابرينة، "دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير: دراسة تحليلية 2010–2016"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2018، ص 51

[2] نفس المرجع الذي سبق ذكره ص52

يبين الشكل رقم (05) تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2016/2010)

الشكل رقم (05): تطور هيكل الصادرات الجزائرية

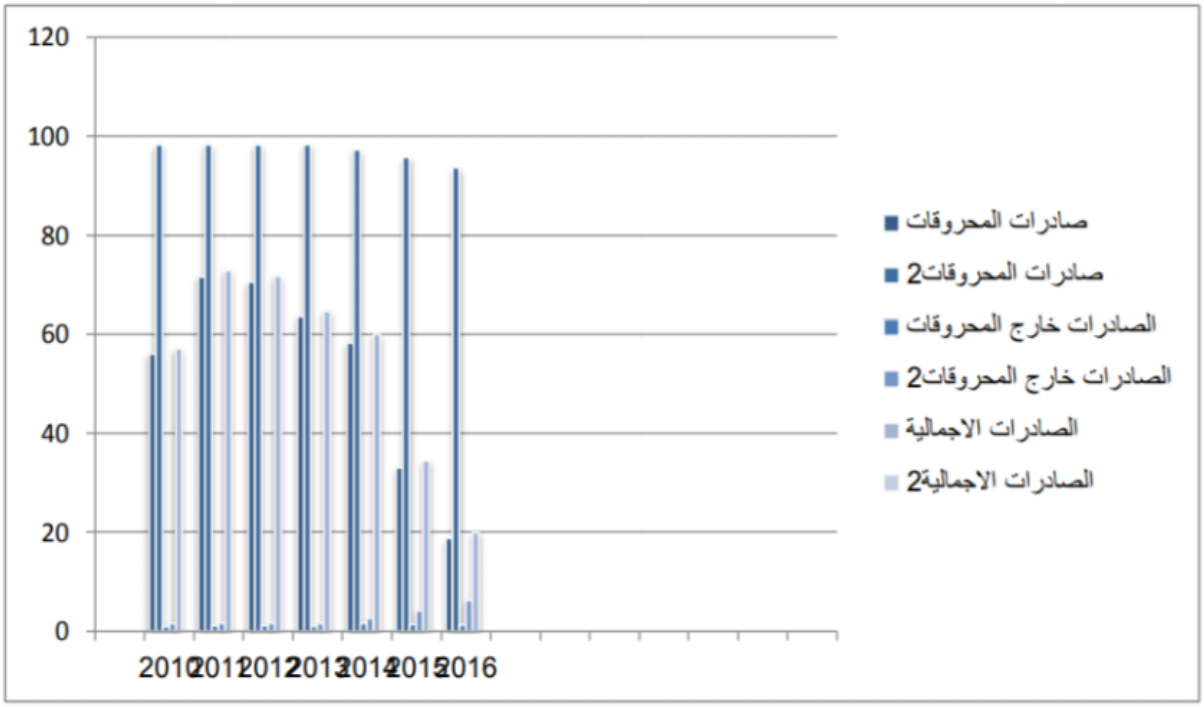

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال الشكل رقم (05) والجدول رقم (04) الذي يعرض تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010–2016، يتضح بجلاء أن الصادرات الجزائرية تظل مركزة بشكل شبه كامل على المحروقات، حيث تراوحت نسبتها من إجمالي الصادرات بين 98.39% سنة 2012 و93.73% سنة 2016. ورغم أن سنة 2016 سجلت أدنى نسبة لصادرات المحروقات (18.789 مليار دولار)، إلا أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات بقيت محدودة، حيث لم تتجاوز 6.27% من إجمالي الصادرات في نفس السنة بقيمة 1.25 مليار دولار. ومع ذلك، يُلاحظ تطور نسبي في قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة المدروسة، إذ ارتفعت من 0.969 مليار دولار سنة 2010 إلى 1.25 مليار دولار سنة 2016، وهو ما يعكس بداية استجابة لسياسات الدولة الرامية إلى تنويع القاعدة التصديرية.

هذا الواقع يبرز أهمية تعزيز تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، خاصة وأن الاقتصادات الأكثر قدرة على المنافسة هي تلك التي تتمتع بتنوع في صادراتها وقادرة على التكيف مع تقلبات الأسواق العالمية. في هذا السياق، يلعب النظام الجمركي دوراً محورياً في دعم تنافسية الصادرات الجزائرية، وهذا ما سنراه في الفرع الثاني المتعلق بالمستودع الجمركي.

ثانيا: المستودع الجمركي

- **تعريفه:**[1]

المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يسمح بتخزين البضائع، تحت المراقبة الجمركية، في محلات معتمدة من طرف إدارة الجمارك،

وذلك مع وقف دفع الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي (أكلي 2017).

وتوجد ثلاثة أصناف من المستودعات الجمركية وهي:

المستودع العمومي: يفتح المستودع العمومي لجميع المتعاملين لإيداع مختلف أنواع البضائع.

المستودع الخاص: يمنح لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله الشخصي من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به.

نظام المستودع الصناعي: يكون موجه للإنتاج والتصنيع قصد التصدير.

- **دوره:**

النظام المستودع الجمركي الخاص هدف واضح يتجلى في تشجيع الصناعات المحلية سواء كانت موجهة للتصدير او موجهة للسوق المحلية، وتبلور هذا الهدف في منتصف

[1] عيسى مداوي خير الدين، فارس فوضيل، "دور المستودع الجمركي في دعم تنافسية المؤسسات والتصدير: دراسة حالة شركة أفريكافي"، مجلة جماع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 229

القرن 19 عشر بعد انتشار صدى الصناعات في كل من اوروبا وما تبعها من المواجهات الاقتصادية بين الدول الأوروبية والاستعمارية، فقد استجاب استغلال هذا النظام لتطوير الصناعات المحلية ودعمها لقدرتها التنافسية في السوقين الداخلي والخارجي، ويمكن ايجاز دوره في النقاط التالية:

- تعليق تطبيق التعريفة الجمركية واجراءات الرقابة على التجارة الخارجية مثل اجراءات الجباية العامة والحضر الجزئي او الكلي، المطبقة على حركة دخول وخروج البضائع عبر الحدود.(Ksouri 2014)
- يسمح بإجراء تعديلات بسيطة على البضاعة كالتغليف، التوضيب، الحفظ، وضع ملصقات المنتوج.
- في حالة توجيه البضاعة نحو التصدير تعفى من دفع الحقوق أو الرسوم الجمركية.

تكون البضاعة في امان وسلامة.

- قرب البضاعة من المصنع وبالتالي اختزال التكاليف اللوجستية[1].
- ربح تكاليف النقل، الصيانة، والتأمين.
- تجنب التمويل البنكي لدفع الحقوق والرسوم الجمركية، وبالتالي اقتصاد تكاليف الفائدة وخدمة الدين.
- يساعد على انتهاز فرص الحسومات والتخفيضات والتفاوض عند استراد كميات كبيرة.

المبحث الثاني: أثر النظام الجمركي على الواردات والاستثمار الأجنبي

المطلب الأول: الرسوم الجمركية وأثرها على حجم الواردات

تُعد الرسوم الجمركية من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الحكومات لتنظيم التجارة الخارجية والتحكم في تدفق السلع والبضائع عبر الحدود. وفي الجزائر، تلعب هذه الرسوم دوراً

[1] نفس المرجع الذي سبق ذكره ص 230.

محورياً في رسم السياسات الاقتصادية، خصوصاً في ظل التحديات المرتبطة بعجز الميزان التجاري، واعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات.

فالرسوم الجمركية، باعتبارها نوعاً من الضرائب المفروضة على السلع المستوردة، تؤثر بشكل مباشر على الأسعار النهائية للمنتجات القادمة من الخارج، وبالتالي فهي تشكل عاملاً مؤثراً في قرار الاستيراد من حيث الحجم والنوع. فعندما تكون هذه الرسوم مرتفعة، فإنها ترفع من التكلفة الإجمالية للسلع، مما يدفع المستوردين إلى تقليل حجم وارداتهم أو التوجه نحو بدائل محلية. أما في حال كانت الرسوم منخفضة أو غير موجودة على بعض السلع، فإن ذلك يشجع على الاستيراد المكثف، خاصةً بالنسبة للمنتجات التي لا تتوفر محلياً أو التي تكون ذات جودة أعلى[1] .

سنرى فيما يلي أثر الرسوم الوقائية المؤقتة لسنة (2020/2018) على بعض السلع المستوردة جدول رقم (05) وكذلك تطور الواردات حسب بعض السلع بعد تطبيق الرسوم الجمركية الوقائية (2020/2018) جدول رقم (06).

الجدول رقم (05): أثر الرسوم الوقائية المؤقتة (2020/2018)

السنة	عدد المنتجات الخاضعة للرسوم الوقائية	نسبة الرسوم (%)	قيمة الواردات (مليار دج)
2018	0	0	4.200
2019	1.095	30-200	3.350
2020	1.95	30-200	3.100

المصدر: تقرير وزارة التجارة الخارجية أثر الرسوم الوقائية المؤقتة على الواردات، الجزائر,2021,ص12

[1] عقيلة بورزق، راضية والي، تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010 – 2020) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2024/2023، ص 53-56

تحليل جدول رقم (05)

بالاعتماد على الجدول رقم (05) أثر الرسوم الوقائية المؤقتة (2020/2018) على بعض السلع المستوردة، يمكن ملاحظة أن تطبيق هذه الرسوم كان له تأثير مباشر وملموس على حجم الواردات الجزائرية. ففي سنة 2018، لم تكن هناك رسوم وقائية مفروضة، وظلت قيمة الواردات مرتفعة عند حوالي 4200 مليار دينار جزائري. مع بداية سنة 2019، فرضت السلطات الجمركية رسوماً وقائية مؤقتة تراوحت بين 30% و200% على أكثر من 1095 منتجاً مستورداً، أغلبها من السلع الكمالية وغير الأساسية. وقد انعكس هذا القرار سريعاً على حجم الواردات، حيث تراجعت قيمتها إلى 3350 مليار دينار جزائري في 2019، أي بانخفاض يقارب 20% مقارنة بالسنة السابقة. واستمر هذا التراجع في 2020، حيث بلغت قيمة الواردات 3100 مليار دينار جزائري رغم بقاء عدد المنتجات الخاضعة للرسوم ونسبتها ثابتة.

هذا الانخفاض الملحوظ يبرز فعالية الرسوم الوقائية المؤقتة كأداة جمركية في ترشيد الاستيراد وتقليص فاتورة الواردات، خاصة بالنسبة للسلع الكمالية، مما ساهم في حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري للجزائر في ظل الضغوط الاقتصادية.

الجدول رقم (06): تطور الواردات حسب بعض السلع بعد تطبيق الرسوم الجمركية الوقائية (2020/2018)

السنة	سلع كمالية (مليار دج)	سلع أساسية (مليار دج)
2018	1.200	3.000
2019	800	2.950
2020	650	2.900

المصدر: مذكرة ماجيستر دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات في الجزائر، جامعة بسكرة,2022 ص77

تحليل الجدول رقم (06)

شهدت الواردات الجزائرية من السلع الكمالية تراجعًا ملحوظًا بعد تطبيق الرسوم الجمركية الوقائية، حيث انخفضت من 1200 مليار دج سنة 2018 إلى 800 مليار دج في 2019، ثم إلى 650 مليار دج في 2020. في المقابل، بقيت واردات السلع الأساسية شبه مستقرة خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 3000 مليار دج في 2018 إلى 2950 مليار دج في 2019، ثم إلى 2900 مليار دج في 2020.

هذا التطور يوضح أن الرسوم الجمركية الوقائية كانت فعالة بالدرجة الأولى في تقليص استيراد السلع الكمالية، دون أن تؤثر بشكل كبير على واردات السلع الأساسية. ويعكس ذلك انتقائية السياسة الجمركية في حماية الإنتاج الوطني وترشيد الاستيراد، مع الحفاظ على تزويد السوق بالمواد الأساسية. كما يبرز الجدول نجاح هذه السياسة في تحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني وعدم الإضرار بالمستهلك.

ثانيا: تحليل الميزان التجاري

سجلت الجزائر فائضًا تجاريًا بقيمة 982 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2024. رصيد التجارة في الجزائر بلغ متوسط قيمته 1726.68 مليون دولار أمريكي منذ عام 1992 حتى عام 2024، ووصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق قدره 34060.00 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2006، وأدنى مستوى قياسي بلغ – 3742.00 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2020.[1]

وفقًا لتقديرات الديوان الوطني للإحصائيات، "برسم السداسي الأول من سنة 2024، فائض في ميزانها التجاري بلغ 453.4 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 3.39 مليارات دولار. وبلغت قيمة الصادرات نحو 3450.3 مليار دينار أو ما يعادل 25.847 مليار دولار،

[1] Algeria -balance of trade, TradingEconomics.com,2024

مقابل واردات بلغت نحو 299.8 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 22.45 مليار دولار".[1]

- **الصادرات**

بلغت قيمة الصادرات الجزائرية خلال السداسي الأول من 2024 نحو 3450.3 مليار دينار جزائري (حوالي 25.847 مليار دولار)، مع تركز كبير على صادرات المحروقات التي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات.[2]

- وزير التجارة أشار إلى أن "الجهود مستمرة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق توازن في الميزان التجاري من خلال ترشيد الواردات ودعم الإنتاج الوطني.[3]

- **الواردات**

بلغت قيمة الواردات خلال السداسي الأول من 2024 نحو 299.8 مليار دينار جزائري (حوالي 22.45 مليار دولار)، مع ارتفاع بنسبة 6.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق[4].

وتتمثل أهم واردات الجزائر في السلع الرأسمالية والمواد الغذائية، مع شركاء رئيسيين مثل فرنسا، الصين، وإيطاليا [5].

[1] الميزان التجاري يشكل فائضا خلال السداسي الأول، جريدة الخبر ,14 أبريل 2025.

[2] المرجع نفسه

[3] وزير التجارة الجزائري: فائض الميزان التجاري بلغ 3.75 مليار دولار,RT Arabic,26 أغسطس 2024

[4] الميزان التجاري يشكل فائضا خلال السداسي الأول، جريدة الخبر ,14 أبريل 2025

[5] بيانات التجارة الخارجية الجزائرية، TradingEconomics.com2024

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية لتطور الميزان التجاري للجزائر 2022-2024

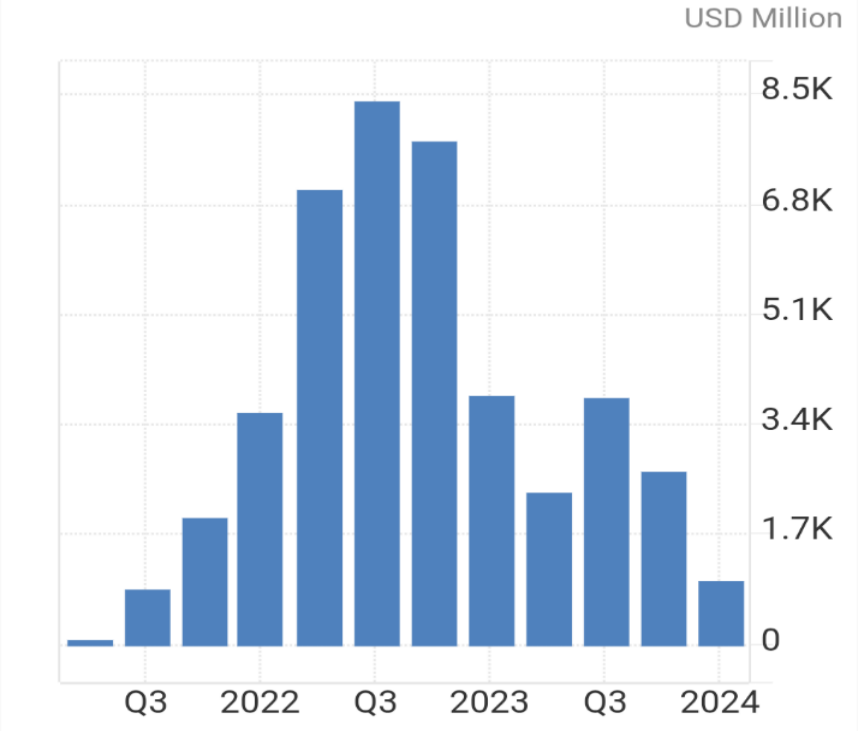

المصدر: بيانات التجارة الخارجية الجزائرية، TradingEconomics.com2024

المطلب الثاني: دور النظام الجمركي في تسهيل إجراءات الاستيراد

يلعب النظام الجمركي دوراً جوهرياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل إجراءات الاستيراد وتحسين مناخ الأعمال. إذ أن إزالة العقبات الجمركية وتبسيط العمليات يسهم بشكل مباشر في خفض تكاليف المعاملات التجارية، وزيادة مرونة تدفق البضائع، ما يعزز من قدرة الدولة على جذب المستثمرين وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

ومن خلال الجدول التالي سنرى التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

[1] منصور احمد ابراهيم (2008). عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية الإصدار (1) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من (2017–2021)

التوسع / السنوات الجغرافي	الواردات بالمليون دولار أمريكي				
	2017	2018	2019	2020	2021
الاتحاد الأوروبي	20298	09921	8795	5000	3650
البلدان الأوروبية الأخرى	1910	5421	5211	5211	4000
أمريكا اللاتينية	4105	6751	6550	5400	3500
أمريكا الشمالية	3209	5463	4300	4300	3300
المغرب العربي	592	546	454	454	255
البلدان العربية	1542	9041	8791	8791	5795
افريقيا	186	166	144	144	144
اسيا	12369	55711	49955	35560	25560
باقي دول العالم	5953	8375	7688	7600	6600

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك

تشير بيانات الجدول إلى أن الاتحاد الأوروبي ظل الشريك التجاري الأول للجزائر من حيث الواردات خلال الفترة 2017–2021، رغم التراجع الملحوظ في قيمتها من حوالي 21 مليار دولار سنة 2017 إلى 3.65 مليار دولار سنة 2021. كما احتلت آسيا المرتبة الثانية، حيث سجلت واردات الجزائر منها ارتفاعًا كبيرًا لتبلغ ذروتها في 2018 (حوالي 55.7 مليار دولار)، قبل أن تتراجع إلى 25.56 مليار دولار في 2021. أما باقي المناطق الجغرافية مثل البلدان الأوروبية الأخرى، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، المغرب العربي، الدول العربية، إفريقيا وباقي دول العالم فقد حافظت على مستويات أقل من حيث قيمة الواردات، مع ملاحظة استقرار نسبي في بعض الحالات وتراجع في أخرى، خاصة بالنسبة للمغرب العربي وإفريقيا. يعكس هذا التوزيع اعتماد الجزائر الكبير على الاتحاد الأوروبي وآسيا كمصدرين رئيسيين لوارداتها، مقابل مساهمة محدودة لباقي الشركاء التجاريين.

وفي السياق الجزائري، تم اعتماد سلسلة من الإصلاحات الهيكلية لتطوير المنظومة الجمركية ومسايرتها للمعايير الدولية الحديثة والمتمثلة في:

1. رقمنة الإجراءات الجمركية

أصبحت الرقمنة ضرورة ملحة في ظل التطورات الاقتصادية والطلب العالمي على تبسيط العمليات التجارية. وقد شرعت الجزائر في تحديث بنيتها التحتية الرقمية الجمركية منذ سنوات، حيث تم اعتماد نظام المعلومات الآليSIGAD ، وهو نظام يتيح للمتعاملين الاقتصاديين تقديم التصريحات الجمركية ومتابعة معاملاتهم إلكترونياً دون الحاجة للتنقل المادي بين المصالح الإدارية وأدخلت عليه مجموعة من التحسينات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الشكل رقم (08): التطور الوظيفي لرقمنة نظام الجمارك في الجزائر

التاريخ	نوع التعديل أو الإضافة
أكتوبر 1995	اطلاق النسخة الاولى من النظام
أكتوبر 1996	الجمركة عن بعد
جوان 1997	نظام معلومات لإحصائيات
جانفي 1999	الانظمة الاقتصادية الجمركية
نوفمبر 1999	المنازعات الجمركية
فيفري 2000	الرواق الاخضر
سبتمبر 2004	تسيير المخاطر
سبتمبر 2007	اتفاق الشراكة الجزائري الاوربي
أفريل 2008	قضية القيمة
جوان 2008	التسيير الالي لسند العبور الجمركي للمركبات
جويلية 2013	دمج نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد نظام المعلومات لمؤشرات النجاعة، التصريح المبسط 8 ايام
اكتوبر 2014	الاتفاق التفضيلي مع تونس ,تسيير الموارد البشرية ،نظام تبادل المعلومات بين الجمارك و البنك
2015	مصطلحات –عقود– التجارة الدولية
2016	حوسبة الايرادات

المصدر: المديرية العامة للجمارك

وتهدف هذه الرقمنة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تقليص آجال معالجة الملفات الجمركية، مما يساعد على تسريع دخول السلع إلى السوق.
- الحد من التلاعب والرشوة، عبر تقليص الاتصال المباشر بين الموظف والزبون.
- تحسين الشفافية والقدرة على تتبع العمليات الجمركية رقمياً.

وقد ساعد هذا النظام على تحسين مستوى رضا المتعاملين، وتقليص عدد الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، إضافة إلى تمكين الإدارة من جمع بيانات دقيقة تسهم في التخطيط الاقتصادي.

2. تفعيل نظام "الشباك الوحيد"

يُعد الشباك الوحيد من أهم أدوات تسهيل التجارة الخارجية. وهو نظام يربط بين مختلف المصالح المتدخلة في عملية الاستيراد (الجمارك، البنك، الميناء، المراقبة الصحية، الأمن الغذائي، وزارة التجارة...) ضمن منصة واحدة، ما يضمن تنسيقًا محكمًا وتبادلًا سريعًا للمعلومات.

من أبرز النتائج المسجلة بعد اعتماد هذا النظام في الجزائر:

- تقليص عدد الخطوات التي يمر بها ملف الاستيراد.
- تسريع وتيرة اتخاذ القرار الإداري.
- تقليص الاحتكاك البشري وبالتالي خفض فرص الفساد الإداري.

كما أن هذا النظام يتماشى مع توصيات منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية التي تنادي بضرورة التنسيق بين الأطراف الفاعلة لتيسير التجارة عبر الحدود.

3. اعتماد نظام "المتعامل الاقتصادي المعتمد" (AEO)

يتضمن هذا النظام منح صفة "المتعامل الموثوق" للمؤسسات التي تثبت احترامها للقوانين الجمركية وتُظهر مستوى عالياً من الامتثال والمعايير التنظيمية. وتحصل هذه المؤسسات بالمقابل على مجموعة من الامتيازات[1] أهمها:

- تقليص عدد عمليات التفتيش الجمركي.
- أولوية في معالجة التصريحات الجمركية.
- تبسيط إجراءات التوثيق والمراقبة.

ويسهم هذا النظام في تعزيز العلاقة التشاركية بين إدارة الجمارك والقطاع الخاص، ويعد أحد أدوات تقوية بيئة الأعمال من خلال إعطاء أولوية للسرعة والفعالية، خاصة في مجال التجارة الإلكترونية والتجارة الإقليمية.

وقد بدأت الجزائر فعلياً في تطبيق هذا النظام بالتعاون مع بعض المؤسسات الوطنية الكبرى، في خطوة نحو توسيعه لباقي المتعاملين، خصوصاً المصدرين والمستوردين النشطين في التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: أثر النظام الجمركي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يُعدّ النظام الجمركي أحد العناصر الجوهرية التي تؤثر على جاذبية مناخ الاستثمار في أي دولة، إذ يشكل بوابة عبور رئيسية للسلع ورأس المال الأجنبي. وفي الجزائر، برزت أهمية إصلاح هذا النظام ضمن الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية وتبني الرقمنة للحد من العراقيل البيروقراطية وتقليص مدة معالجة الملفات. ومع ذلك، لا تزال بعض المعوقات الجمركية تُسجل كمصدر قلق للمستثمرين، خصوصاً ما يتعلق بتعقيد الإجراءات وتعدد الوثائق

[1] بن زينة، عبد العزيز. "تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تحسين أداء النظام الجمركي." مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد 18، 2021.

المطلوبة والتأخير في المعالجة، ما يُفضي إلى زيادة التكاليف التشغيلية ويحد من ثقة المستثمر الأجنبي في بيئة الأعمال الجزائرية[1].

ولهذا، سعت الجزائر إلى تفعيل نظام "أسيكودا وورلد" الذي يُسهم في أتمتة العمليات الجمركية، ويُسهل عمليات المراقبة والرقابة، فضلاً عن دوره في تقليص فرص الفساد وتحقيق الشفافية في التعاملات الجمركية.[2]

إن وجود نظام جمركي فعّال وشفاف من شأنه أن يعزز من ثقة المستثمرين، ويُسهم في رفع حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية، مما يُحفز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل جديدة، وهو ما يمثل هدفًا استراتيجيًا للتنمية في الجزائر. [3]

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية، لِما توفره من موارد مالية وتقنية وخبرات تسييرية تسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وتوليد فرص العمل. وتسعى الجزائر إلى استقطاب هذه الاستثمارات ضمن رؤية اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، خاصةً في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد المعتمد أساسًا على المحروقات. وفي هذا السياق، يلعب النظام الجمركي دورًا حيويًا في تحسين بيئة الأعمال، إذ إن بساطة الإجراءات الجمركية وشفافيتها وسرعة معالجة العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير تُعد من أبرز المؤشرات التي يقيّم بها المستثمر الأجنبي مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة.

---

[1] عيدة، أنور؛ صيد، مريم. "الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2002–2020)"، مجلة المنهل الاقتصادي، 2024

[2] ريال، زوينة. "تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 2010.

[3] حماني، يونس. "دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2008.

كما أصدرت الدولة جملة من القوانين التحفيزية للاستثمارات الأجنبية، أبرزها قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، الذي يُقر مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات المرتبطة بالإجراءات الجمركية والضريبية للمستثمرين الأجانب.

ومن خلال الجدول التالي سنلاحظ تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول رقم (09): تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر (1992–2012)

السنوات	1992الى1997	2003	2012
قيمة الاستثمارات (مليون دولار)	93	634	2500

المصدر:

Rapport sur l'investissement dans le monde, nations unies, op, cit, p368.

يوضح الجدول تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ثلاث فترات زمنية مختلفة. ففي الفترة الممتدة من 1992 إلى 1997 بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 93 مليون دولار. ثم شهدت هذه التدفقات ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2003 حيث وصلت إلى 634 مليون دولار. واستمر هذا النمو ليبلغ ذروته في سنة 2012، إذ وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 2500 مليون دولار. يعكس هذا التطور تصاعداً كبيراً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر السنوات المدروسة، مما يدل على تحسن جاذبية البيئة الاستثمارية خلال هذه الفترات.

المبحث الثالث: تقييم أداء النظام الجمركي الجزائري والتحديات

المطلب الأول: تحليل احصائي لأداء التجارة الخارجية في الجزائر (2020/2016)

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2016–2020 تقلبات ملحوظة في أدائها، متأثرةً بالعديد من العوامل الاقتصادية المحلية والعالمية. ففي عام 2016، سجلت الجزائر عجزًا تجاريًا قدره 17.84 مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 4.8% مقارنةً بعام 2015. وكان الانخفاض في الصادرات، الذي وصل إلى 16.69% ليبلغ 28.88 مليار دولار، أحد الأسباب الرئيسية لهذا العجز، في حين بلغت الواردات 46.72 مليار دولار، مسجلةً انخفاضًا بنسبة 9.62% عن العام السابق. تشير هذه البيانات إلى اعتماد الجزائر الكبير على صادرات المحروقات، مما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات أسعار النفط العالمية.[1]

أما في عام 2017، فقد تحسن الأداء التجاري بشكل طفيف، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 20.9% لتصل إلى 34.76 مليار دولار مقارنةً بعام 2016. ورغم ذلك، استمرت الواردات في الارتفاع إلى 46.19 مليار دولار، مما قلص العجز التجاري إلى 11.06 مليار دولار. هذا التحسن الجزئي يعكس تأثير بعض السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز الصادرات، ولكن التحديات الهيكلية ظلت قائمة.

وفي عام 2018، سجلت الجزائر استقراراً نسبيًا في تجارتها الخارجية، حيث بلغت الصادرات 41.17 مليار دولار، مع هيمنة قطاع المحروقات الذي شكل 93% من إجمالي الصادرات. ورغم هذا الاستقرار في الصادرات، تواصلت الواردات على نفس الوتيرة لتصل إلى 46.19 مليار دولار، مما أدى إلى تقليص العجز التجاري إلى 5.02 مليار دولار.

[1] Sellah M’hena. Haddouche Yanis , Evolutions des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie sur la période 2008-2022 Mémoire de Fin Cycle En vue de l'obtention du diplôme de Master en sciences commerciales Spécialité: Finance et Commerce International. UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU2022/2021.

وفي عام 2019، سجلت الجزائر تراجعًا في الصادرات التي انخفضت إلى 35.82 مليار دولار، مع استمرار هيمنة المحروقات. في المقابل، ارتفعت الواردات إلى 46.19 مليار دولار، مما أدى إلى زيادة العجز التجاري إلى 6.11 مليار دولار، ليُظهر ذلك التحديات المستمرة في تنويع الصادرات والحد من الواردات.

أما في عام 2020، فقد تأثرت التجارة الخارجية بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد-19، حيث سجلت الصادرات تراجعًا حادًا بنسبة 33.57% مقارنةً بعام 2019، لتصل إلى 23.79 مليار دولار. من جهة أخرى، انخفضت الواردات إلى 34.39 مليار دولار، مما أدى إلى زيادة العجز التجاري إلى 10.60 مليار دولار، ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وتعطل سلاسل الإمداد، مما أضاف أعباء إضافية على التجارة الخارجية للجزائر.[1]

جدول رقم (10): يوضح تطور الصادرات والواردات والعجز التجاري (2020/2016)

السنة	الواردات (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)	العجز التجاري (مليار دولار)
2016	46.72	28.88	17.84
2017	46.19	34.76	11.06
2018	46.19	41.17	5.02
2019	46.19	35.82	6.11
2020	34.39	23.79	10.60

المصدر: من اعداد الطالبين حسب المعطيات

[1] Sellah M'hena .Haddouche Yanis . ep .

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النظام الجمركي الجزائري

يُعد النظام الجمركي أحد الأعمدة الأساسية في هيكل الاقتصاد الوطني، نظراً لدوره الحيوي في تنظيم حركة السلع وحماية الاقتصاد المحلي وتحصيل الإيرادات العمومية. غير أنّ هذا النظام يواجه في الجزائر جملة من التحديات المعقدة والمتشابكة، التي تعيق أداءه وتحدّ من فعاليته. وتبرز هذه التحديات على عدة مستويات، من أبرزها:

أولا: التهريب [1]

ظاهرة اجرامية عالمية تواجهها معظم دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة ولو بدرجات متفاوتة من الخطورة فهو يشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول، على اختلاف فلسفتها ونظمها، سواء على المستوى الوطني او الاقليمي او الدولي والتي لا يمكن للأمن الاجتماعي ان يتحقق دونها، حيث يعتبر من أكثر الجرائم الاقتصادية تهديدا للاقتصاد الوطني، فيؤثر على منحنى النمو، ويزعزع مصداقية الضمانات الممنوحة للراغبين في الاستثمار، ويخل بالمنافسة النزيهة ويخلف كذلك اثار وخيمة على مستويات عدة اجتماعية، ثقافية صحية، وخاصة الأمنية منها، خصوصا في ظل ارتباطاته الاكيدة بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة كتهريب العملة الصعبة، الهجرة غير الشرعية، تبيض الاموال الفساد والارهاب فلم تعد مخاطر التهريب تقتصر على تحدي حق الدولة في اقتضاء الحقوق الجمركية، وانما تجاوز هذه المسالة الى تهديد القيم الاجتماعية عندما تمس كيان الدولة وتنال من مصالح المجتمع الأساسية في الحالات الي يتضمن فيها التهريب سلعا محظورة وعليه اصبح لزاما على الدولة ان تكثف جهودها من خلال سن المزيد من التشريعات والانظمة التي تحكم افعال التهريب وان تسعى الى وضع السياسات والاستراتيجيات لمكافحة هذه الافعال بكل الوسائل والاساليب الممكنة.[2]

---

[1] طالب فاطمة، يوسفي رشيد، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الرابع: ديسمبر 2017، ص 231 –232

[2] طالب فاطمة، يوسفي رشيد، نفس مرجع سابق، ص 232

يوضح الجدول الاحصائي التالي عدد مخالفات التهريب الجمركي خلال السنوات من 2017 الى 2021:

الجدول رقم (11): عدد مخالفات التهريب الجمركي والمصالح الأخرى

السنة	جرائم التهريب	المبلغ الإجمالي لمخالفات التهريب
2017	174	1.435.916.054,05
2018	203	1.716.284.368,55
2019	190	1.742.845.222,45
2020	235	1.966.510.145,30
2021	318	6.823.383.647,30
المجموع	**896**	**13.684.939.437.65**

المصدر: المديرية الجهوية للجمارك بسطيف

والشكل الموالي يوضح معطيات الجدول رقم (11):

الشكل رقم (07): عدد جرائم التهريب

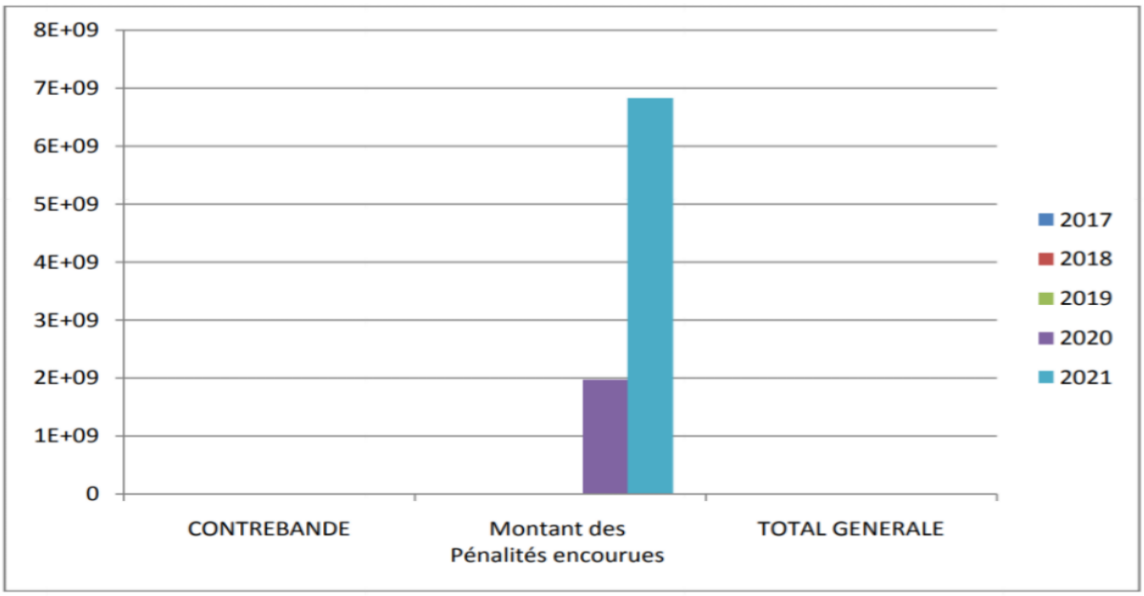

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على احصائيات الجدول

من خلال الشكل رقم (10) والجدول الذي يوضح تطور عدد مخالفات التهريب الجمركي والمبالغ المالية المرتبطة بها لدى المديرية الجهوية للجمارك بسطيف خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021. نلاحظ تزايداً تدريجياً في عدد جرائم التهريب، حيث ارتفعت من 174 جريمة سنة 2017 إلى 318 جريمة سنة 2021، وهو ما يمثل تقريباً تضاعفاً في عدد القضايا المسجلة خلال خمس سنوات. كما شهد المبلغ الإجمالي لمخالفات التهريب ارتفاعاً ملحوظاً، إذ انتقل من حوالي 1.4 مليار دينار في 2017 إلى أكثر من 6.8 مليار دينار في 2021، مع تسجيل زيادات سنوية متتالية. هذا التصاعد في كل من عدد الجرائم والمبالغ المحجوزة يعكس من جهة اتساع نشاط التهريب في المنطقة، ومن جهة أخرى فعالية أكبر في جهود الكشف والمتابعة من طرف المصالح الجمركية. إجمالاً، بلغ عدد جرائم التهريب المسجلة خلال الفترة المدروسة 896 جريمة، بمبلغ إجمالي تجاوز 13.6 مليار دينار.

ثانيا: البيروقراطية

تُعد البيروقراطية إحدى أبرز العقبات التي تعترض طريق تطوير النظام الجمركي الجزائري، حيث تمثل نمطًا إداريًا يتسم بالتعقيد، وتعدد المستويات الإدارية، والتمسك بالمساطر الورقية، ما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرار وتأخر في معالجة الإجراءات الجمركية. إن هذا الواقع يؤثر سلبًا على حركة التجارة الخارجية ويخلق مناخًا غير موات للمستثمرين، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي تتطلب مرونة وفعالية في التعامل الجمركي.[1]

في العديد من الحالات، يجد المتعاملون الاقتصاديون صعوبات كبيرة في التنقل بين الإدارات، وفي فهم الإجراءات الجمركية المتعددة التي تتسم أحيانًا بعدم الشفافية وعدم التناسق بين مختلف الهياكل. كما أن المركزية الإدارية وضعف التنسيق بين المصالح

[1] لعور، عبد الحكيم (2019). "مشاكل الإدارة الجمركية الجزائرية وآفاق الإصلاح"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ورقلة، العدد 12

الجبائية والجمركية يزيدان من حدة هذا التعقيد، مما يشجع على بروز ممارسات غير قانونية مثل الرشوة والمحسوبية[1].

ثالثا: الفساد والرشوة

يشكل الفساد، وخاصة ظاهرة الرشوة، أحد التحديات البنيوية التي تواجه الإدارة الجمركية الجزائرية، حيث تؤثر بشكل مباشر على نزاهة الإجراءات الجمركية وفعالية الرقابة على حركة السلع والأشخاص عبر الحدود. ويتجلى هذا التحدي في مظاهر متعددة تشمل التواطؤ بين أعوان الجمارك وبعض المتعاملين الاقتصاديين، تسهيل مرور البضائع دون استيفاء الشروط القانونية، وتلقي مبالغ مالية مقابل التغاضي عن مخالفات جمركية.

وتُشير بعض التقارير الوطنية والدولية إلى أن غياب آليات فعالة للمراقبة الداخلية، وضعف المساءلة، وطغيان المركزية الإدارية، كلها عوامل تزيد من قابلية الجهاز الجمركي للاختراق من قبل شبكات الفساد المنظم. كما أن ضعف التكوين المهني والأخلاقي لأعوان الجمارك، وغياب التحفيز المادي، قد يدفع بعضهم للانخراط في هذه الممارسات بحثًا عن مصادر دخل غير مشروعة.[2]

المطلب الثالث: تحديث وعصرنة الإدارة الجمركية

أصبحت وسائل التكنولوجيا الحديثة إحدى الرهانات الاستراتيجية للإدارة الجمركية الحديثة التطوير العمل الجمركي وتقديم خدمة جمركية متكاملة ونوعية حيث أدى الدور المتزايد لنظم المعلومات والاتصال في العمل الجمركي الجديد إلى إدراج وسائل تكنولوجية حديثة كمحور رئيسي من محاور برنامج عصرنة الإدارة الجمركية وتحديث العمل الجمركي.[3]

---

[1] حنيفي، فاطمة الزهراء (2021). "الرقمنة كآلية لتحسين أداء الإدارة الجمركية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، العدد 33.

[2] طيبي، عبد القادر. "الاستثمار الأجنبي المباشر والنظام الجمركي الجزائري: الواقع والتحديات." مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2019.

[3] غمشي سعيد، مهدي العربي، الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته – حالة الجزائر –، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية / جامعة وهران 02، المجلد 09 العدد 02 خاص، 16 فيفري 2020، ص 341 – 343

في نفس السياق، سعت الإدارة الجمركية الجزائرية على غرار الإدارات الجمركية في العالم إلى التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي.

•اهداف تحديث وعصرنة الإدارة الجمركية

يهدف هذا المسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين:

1. هدف يتصل بالوظيفة الاقتصادية كوظيفة حديثة للإدارة الجمركية، حيث تلعب وسائل التكنولوجيا الحديثة دورا أساسيا في تسهيل التجارة من خلال أتمتة العمليات الجمركية، مما يؤدي إلى توفير الجهد وربح الوقت وتخفيض التكاليف بالنسبة للمتعامل الاقتصادي.

2. هدف يتصل بالوظيفة الأمنية كوظيفة استراتيجية للإدارة الجمركية، حيث أدت متطلبات الأمن كهدف جمركي إلى ضرورة الاعتماد على وسائل تكنولوجية متطورة في عمليات الفحص والتفتيش، بغية تعزيز الدور الأمني للإدارة الجمركية وتسهيل المبادلات التجارية. على هذا الأساس أصبح جهاز الكشف بالأشعة من أهم الوسائل التكنولوجية التي تعتمدها الإدارة الجمركية لتعزيز نظام تسيير وتحليل المخاطر.[1]

لذا، سعت السلطات الجزائرية إلى تبني نظام " أي غريس" وهو مقترح أمريكي بالأساس يهدف إلى تحقيق الأهداف الأمنية للإدارة الجمركية من خلال عملية مسح الي دقيق في وقت قياسي (أربع ثواني في مجال الفحص والتفتيش للحاويات).

تشهد الإدارة الجمركية الحديثة تحولا استراتيجيا في مضمونها الوظيفي، حيث أصبحت الوظيفة الاقتصادية مستحدثة، تتطلب تدابير وآليات جديدة تمكن الإدارة الجمركية من تحقيق دورها الاستراتيجي في السياق الراهن لهذا الغرض، اعتمدت السلطات العمومية نظام الإعلام والتسيير الآلي أو ما يعرف بنظام الـــ«SIGAD ، حيث تهدف الإدارة الجمركية من وراء تبني هذا النظام إلى تعزيز نظام التسهيلات الجمركية الإجرائي.

[1] غمشي سعيد، مهدي العربي، المرجع السابق، ص 341-343

يفضل هذه التقنية الجديدة أصبح رضا المتعامل الاقتصادي" إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية ومستوى الأداء الجمركي،

- **متطلبات التحول تحديث وعصرنة الإدارة الجمركية**

تستدعي متطلبات التحول نحو الإدارة الجمركية الرقمية جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل إنجاح هذا التحول الاستراتيجي للإدارة الجمركية، نذكر منها:

- ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وآمنة.
- يستلزم وجود مورد بشري مؤهل لإتقان التقنيات التكنولوجية وتتبع مستجداتها.
- بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من الخبرات المتداولة.[1]

الاستفادة من الخبرات والدورات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال، يتيح تبني الإدارة الجمركية لوسائل التكنولوجيا الحديثة في المجال الإجرائي تحقيق المرونة في العمل الجمركي وتدعيم بيئة الاستثمار من خلال نظم إجرائية، تراعي الأطراف ذات المصلحة بتلبية حاجياتهم وتقديم خدمة جمركية الكترونية بمعايير ومواصفات عالمية .

- **إيجابيات تحديث وعصرنة الإدارة الجمركية**

إن التوجه نحو الجمارك الرقمية يتيح جملة من الإيجابيات يمكن تحديدها كالتالي:

- سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك.
- إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة.
- إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات الكترونيا. توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة

[1] غمشي سعيد، مهدي العربي، المرجع السابق، ص 341-343

لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط من قبل الشركة (العميل) والمدفوعات تخص الشركة فقط

- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.

لقد بات التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي هدفا استراتيجيا للإدارة الجمركية الحديثة في عالم يتجه نحو الآلية والأتمتة باعتماد نظم المعلوماتية والاتصال " لقد تزودت الجمارك منذ السبعينات بأنظمة جمركية آلية كأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بالشحن الدولي، بيد أن الأمر أصبح يتعلق بإضفاء طابع غير مادي على التصريحات والوثائق الملحقة بشكل نهائي، وهذا للوصول إلى بناء جمارك بدون أوراق[1].

[1] غمشي سعيد، مهدي العربي، المرجع السابق، ص 341-343

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تم استعراض الدور الحيوي للنظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية بالجزائر وتطويرها حيث تناول الفصل أولاً الآليات والتسهيلات الجمركية المقدمة للمصدرين، ودورها في مكافحة التهريب وحماية الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى مساهمتها في دعم تنافسية الصادرات الجزائرية. ثم تطرق إلى أثر النظام الجمركي على الواردات والاستثمار الأجنبي، من خلال الرسوم الجمركية وتسهيل إجراءات الاستيراد، ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية.

كما تم تحليل أداء النظام الجمركي الجزائري من خلال إحصائيات حديثة، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهه مثل التهريب وتغير القوانين، وأهمية التحديث والعصرنة عبر إدخال الأنظمة الرقمية وتطوير الإدارة الجمركية.

باختصار، يوضح الفصل أن النظام الجمركي الفعّال هو ركيزة أساسية لدعم الصادرات، حماية السوق الوطنية، وجذب الاستثمار، مع ضرورة مواصلة الإصلاحات لمواجهة التحديات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الخاتمة

خاتمة

يشكل النظام الجمركي في الجزائر حلقة وصل أساسية بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، فهو البوابة التي تعبر منها السلع والخدمات، والدرع الذي يحمي الإنتاج المحلي من المنافسة غير العادلة والممارسات التجارية غير المشروعة. في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وتزايد حدة المنافسة العالمية، أصبح من الضروري أن تتسم الإدارة الجمركية بالمرونة والكفاءة، وأن تواكب التطورات التكنولوجية والإدارية الحديثة. إن كل جهد يُبذل في سبيل تحديث الجمارك وتبسيط إجراءاتها، وكل خطوة نحو تعزيز الشفافية ومحاربة التهريب والبيروقراطية، تمثل استثماراً حقيقياً في مستقبل الاقتصاد الجزائري.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن فعالية النظام الجمركي لا تنعكس فقط في حجم الصادرات والواردات، بل تتجلى أيضاً في قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة أعمال محفزة وآمنة، كما أن التحديات التي تواجهها الجمارك الجزائرية، من تهريب وبيروقراطية وتغيرات عالمية، ليست سوى حوافز إضافية لمواصلة الإصلاح والتطوير، من أجل بناء منظومة جمركية عصرية تواكب تطلعات الجزائر نحو تنويع اقتصادها وتعزيز مكانتها في الأسواق الدولية.

يبقى الأمل معقوداً على أن تثمر الجهود المبذولة في هذا القطاع عن نتائج ملموسة، وأن تُساهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. فالجمارك ليست مجرد جهاز إداري، بل هي شريك استراتيجي في مسيرة التنمية، ودعامة أساسية لتحقيق الرؤية المستقبلية للجزائر. ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار في تحديث النظام الجمركي وتطوير كفاءاته البشرية والتقنية سيظل خياراً استراتيجياً لا غنى عنه، من أجل اقتصاد أكثر قوة وانفتاحاً ومرونة في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا الى استخلاص مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

أن تحديث وتبسيط النظام الجمركي في الجزائر يساهم في تسهيل التصدير والاستيراد وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية كما أن مكافحة التهريب وتقليل البيروقراطية ضروريان لحماية الاقتصاد وجذب الاستثمارات ولخصت النتائج الى أن مواكبة التغيرات العالمية من خلال الرقمنة وتطوير الكفاءات البشرية أمر أساسي لنجاح النظام الجمركي في دعم التجارة الخارجية.

ثانيا: اختبار الفرضيات

1.تعزيز التعاون والتنسيق بين الجمارك والجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص يساهم في تحسين بيئة التجارة:

أثبتت الدراسة أن التعاون الفعال بين الجمارك وباقي الهيئات الحكومية والقطاع الخاص يسهم في تسهيل الإجراءات الجمركية، تقليل العراقيل، ورفع مستوى الشفافية، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال وزيادة الثقة في النظام التجاري.

2.تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة بشكل فعال يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الشريكة:

أظهرت نتائج البحث أن تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة وتطبيقها بشكل صحيح أدى إلى ارتفاع المبادلات التجارية مع الدول الشريكة، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل حركة السلع، ما عزز حضور المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

3.يمكن تطوير الأنظمة الجمركية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتبسيط الإجراءات وتدريب الموظفين مع تعزيز التعاون الدولي:

بيّنت الدراسة أن إدخال الرقمنة وتبسيط الإجراءات وتطوير مهارات الموظفين، بالإضافة إلى التعاون مع الجمارك الدولية، ساعد في رفع كفاءة العمل الجمركي وتسريع المعاملات، مما جعل النظام الجمركي أكثر قدرة على مواكبة التطورات العالمية ودعم التجارة الخارجية.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

- ينبغي على الجزائر توسيع تطبيق نظام القبول المؤقت وتبسيط إجراءاته، بما يسمح للمؤسسات باستيراد المواد الأولية دون دفع الرسوم الجمركية، مع ضمان رقابة فعّالة لتوجيه هذه المواد نحو الإنتاج الموجه للتصدير
- من الضروري تكثيف حملات التوعية والدعم التقني للمؤسسات الوطنية حول الامتيازات الجمركية المتاحة، وتشجيعها على الاستثمار في التصنيع والتحويل من أجل رفع قدرتها التنافسية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

قائمة المراجع

- **الكتب**

1. بن زينة، عبد العزيز. "تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تحسين أداء النظام الجمركي." مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد 18، 2021.
2. بوشيبة، سمير. "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: مقاربة تحليلية"، مجلة الباحث للدراسات الاقتصادية والمالية، 2021.
3. حماني، يونس. "دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2008.
4. حنيفي، فاطمة الزهراء (2021). "الرقمنة كآلية لتحسين أداء الإدارة الجمركية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، العدد 33 .
5. ريا ل، زوينة "تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 2010.
6. زروقي، كمال. "تقييم أثر نظام أسيكودا على تسهيل العمليات الجمركية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجمركي والجبائي، 2018.
7. طالب فاطمة، يوسفي رشيد، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الرابع: ديسمبر 2017،
8. طيبي، عبد القادر «الاستثمار الأجنبي المباشر والنظام الجمركي الجزائري: الواقع والتحديات." مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2019.
9. عقيلة بورزق، راضية والي، تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010 – 2020) مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية،

10. عيدة، أنور؛ صيد، مريم. "الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2020-2002)"، مجلة المنهل الاقتصادي، 2024.
11. غمشي سعيد، مهدي العربي، الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته – حالة الجزائر –، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية / جامعة وهران 02، المجلد 09 العدد 02 خاص، 16 فيفري 2020
12. قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2024/2023
13. لعور، عبد الحكيم (2019). "مشاكل الإدارة الجمركية الجزائرية وآفاق الإصلاح"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ورقلة، العدد 12
14. مراد زايد. دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.(2006) .
15. منصور احمد ابراهيم (2008). عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية الإصدار (1) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- **الاطروحات**

1. وليد عنابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية، في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات سطيف 2018-2019

- **المذكرات**

1. 2012/2013
2. اتفاقية كيوطو المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية المعدلة في 1999 الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي114
3. الجريدة الرسمية الصادرة في 19 فبراير سنة 2017م، 22 جمادى الأولى عام 2438 هـــ، العدد 11 المادة 235 قانون الجمارك، رقم القانون 17-4
4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية مرسوم رئاسي رقم 2000-447 مؤرخ في ديسمبر 2000، يتضمن التصديق يتحفظ على بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الانظمة الجمركية الجريدة الرسمية العدد 2 المؤرخة في 12 شوال 2001 الموافق ل 07 جانفي1421
5. شباح سارة وبوعرورة فريدة، دور الانظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصادي كليه العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيا 2017/2018
6. صابر كوثر الانظمة الاقتصادية الجمركية ودورها في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2012/2013
7. عيسى رزق الله عبد الله تواتي شيمة الانظمة الجمركية ودورها في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم والحقوق والعلوم السياسية والتخصص سياسات العامة كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر، سنة 2019/2020
8. فضيلة مزازيع، فضيلة بن موسى دور الجمارك في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة
9. فيروز سلطاني دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013/2012

10. مجاح ناصر، مجلة الباحث في الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2021
11. المفتشية العامة للجمارك، (اودان الجزائر)
12. هشام دغدوع الانظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للجمارك بوهران 2014-2015
13. وشن عماد الدين، يحياوي هاجر، الانظمة الجمركية الاقتصادية و دورها في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة متقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي، تخصص مالية و تجارة دولية شعبة علوم تجارية 2018-2019.

- **المواقع**

Https : www.douane.gov.dz

- **مراجع باللغة الفرنسية**

1. Algeria -balance of trade, TradingEconomics.com,2024
2. claude. J. BERR et Henri TREMEAU, le droit douanier, 2 éd, Paris, LGDJ, 1981, p230
3. Douanes CNIS 1996
4. Manuel des régimes douaniers économiques, Direction Générale des Douanes, CNID, 2004, p 91
5. Recueil du texte pertant l'organisation de l'administration des
6. Régime de l'entrepôt de douane » : le régime douanier en application duquel les marchandises importées sont Stockées sous contrôle de la douane dans un lieu désigné à cet effet (entrepôt de douane) sans paiement des droits Et taxes à l'importation ". CONVENTION INTERNATIONALE POUR LA SIMPLIFICATION ET L'HARMONISATION DES REGIMES DOUANIERS. http://www.wcoomd.org/fr. Le 21/ 11/
7. Sellah M'hena. Haddouche Yanis, Evolutions des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie sur la période 2008-2022 Mémoire de Fin Cycle En vue de l'obtention du diplôme de Master en sciences commerciales Spécialité : Finance et Commerce

International. UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU2022/2021.

8. Sellah M'hena .Haddouche Yanis , Evolutions des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie sur la période 2008-2022 Mémoire 60.de Fin Cycle En vue de l'obtention du diplôme de Master en sciences commerciales Spécialité: Finance et Commerce International. UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU2022/2021.
9. Sellah M'hena .Haddouche Yanis . Ep.